الوحدة Yekîtî

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) العدد/٣٣٨/ - ٠٥ آب ٢٠٢٢ م - ٢٦٣٤ك الثمن: ١٥٠ ل.س

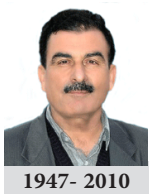

1947- 2010

النضال من أجل :

* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

«إنّ السلّم واللاعنف هو أعظم الجهاد، إنه ليس طريق الجبناء نحو الخنوع والسكوت والرضوخ للطاغوت، بل طريق الشهادة بالحق وعدم الطاعة في المعصية...»

جودت سعيد محمد

الوضع السوري في ظلّ توتر العلاقات الأمريكية الروسية نحو مزيدٍ من التأزّم

بعد أن خيّمت أجواء الحرب الروسية الأوكرانية على العالم وتوسّعت تداعياتها، منذ ٢٤ شباط الماضي، ازداد الوضع السوري تأزماً وتعقيداً، وتعطّلت محاولات إيجاد حلٍّ سياسي لأزمة بلدنا، إذ توتّرت العلاقات أكثر فأكثر بين أمريكا وروسيا اللاّعبين الرئيسيين في الساحة السورية لدرجة حصر وتضييق المساعدات الإنسانية الأممية المقدّمة، وتوقفت «اللجنة الدستورية» عن عقد جلساتها إثر عجز المبعوث الأممي غير بيدرسون عن دفعها إلى الأمام، وانسدّ مسار أستانه وأشرف على نهاية صفقاته في ضوء اختلاف المواقف والمصالح بين جهتين فيه (روسيا وإيران، تركيا) بخصوص الملف السوري.

النظام السوري لازال متشبثاً بنهجه الاستبدادي وبخياره الأمني – العسكري دون أية تنازلات على صعيد الحلّ السياسي، في الوقت الذي تَدهور فيه الوضع المعيشي والاقتصادي بشكلٍ عميق ويستشري الفساد أكثر من السابق بأضعاف وتعاني البلاد من تدني مخزونات الوقود الأحفوري والطاقة الكهربائية وارتفاع أسعارها، إضافةً إلى العجز في كمية القمح الذي تحتاج إليه البلاد هذا العام، نتيجة سوء

2 ←

عفرين تحت الاحتلال: تغيير ديموغرافي، ذبح مواطن وقتل آخر، اختطاف واعتقالات، فوضى وفلتان وانتهاكات مختلفة

استمر المكتب الإعلامي- عفرين لحزب الوحدة (يكيتي) في إصدار تقارير أسبوعية حول الانتهاكات والجرائم المرتكبة في منطقة عفرين المحتلة وما يحدث فيها من وقائع، ففي الفترة بين ١٤/٥- ٢٣/٧/٢٠٢٢م، أعدّ ملفات عن قرى وبلدات «علي كرا- Elîkera، كفردلي تحتاني- Keferdelê Jêrîn، مابتا/معبطلي- Mabeta، عين دارا- Endarê، زيتوناكه- Zêtûnakê، جولاقا/ جولاقان- Çolaqa، كورزيليه – Kurzêlê، خرزا- Xerza، كوركا/كوركان تحتاني- Kurkê jêrîn »، ووثّق موبقات ووقائع كثيرة، نوجزها فيما

8 ←

الهيئة القيادية لحزب «الوحدة» الكردي تعقد اجتماعها الموسع

في مدينة قامشلي، بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٢م، بحضور ممثلي الدوائر الحزبية في الداخل والخارج، عقدت الهيئة القيادية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعاً موسعاً الذي سمي باسم المناطق المحتلة من قبل تركيا (عفرين، سري كانيه، كري سبي).

وفق بلاغٍ صادر عنها، «تناول الاجتماع الأوضاع الكارثية التي تشهدها سوريا عموماً والمناطق المحتلة من قبل تركيا وأعوانها من كتائب وفصائل

2 ←

مستوطنات بشرية أم مشاريع لإيواء نازحين في عفرين... تغيير ديموغرافي قسري

حول حقيقة وأهداف «التجمعات السكنية»- المستوطنات البشرية التي تُبنى في منطقة عفرين/جبل الأكراد، في ظل الاحتلال التركي، نشرت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» تقريراً موثقاً بتاريخ ٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٢م، حول إحدى أكبر تلك التجمعات، التي بُنيت ولاتزال في «مساحة شاسعة في المنطقة المعروفة محلّياً باسم جبل الأحلام، والتي تتميز بموقع استراتيجي هام، كونه يطل على مركز مدينة عفرين....

7 ←

الوضع السوري ... تتمة

الموسم، والذي يُقدر بحوالي ٧٥٪ من حاجتها السنوية، حيث ستضطّر الحكومة لاستيرادها من الخارج، علاوةً على أزمات أخرى تلّف مختلف مجالات الحياة.

أما المعارضة فهي مشتتة وحواملها في الداخل ضعيفة، وتعبيرها الأبرز «الائتلاف السوري- الإخواني» والميليشيات المرتبطة به مرتهنة لتركيا ومسلوبة الإرادة والقرار، بل ويعتري صفوفها الفساد والارتزاق واللصوصية، ومناطق سيطرتها تعاني من الفوضى والفلتان الأمني؛ وهي متماهية ومندمجة مع أجندات حكومة العدالة والتنمية التركية في المنطقة وسياساتها العدائية ضد الكُرد ودورهم وحقوقهم القومية المشروعة؛ فيما تستحكم «هيئة تحرير الشام- القاعدة» بالجزء الأكبر من محافظة إدلب وتدعو لتأسيس إمارةٍ إسلامية سنية!

بينما الإدارة الذاتية في شمال وشرقي سوريا وقوات سوريا الديمقراطية «قسد» تقارعان فلول ومخلفات تنظيم داعش، مازالت عناصره وقياداته تجد الملاذ الآمن في مناطق النفوذ والاحتلال التركي؛ وتجابهان الاعتداءات والتهديدات التركية اليومية، لاسيما وأنّ أنقرة تستغل الظروف الدولية المتوترة وشبكة علاقاتها ومصالحها المتبادلة في التصعيد ضدهما، ولأنها فشلت إلى الآن في الحصول على موافقة أي طرف لشن عملية عسكرية جديدة، تلجأ مراراً إلى الهجمات المدفعية واستخدام الطائرات المسيّرة.

الخيارات أمامهما صعبة ومتناقضة، لعلّ الحوار مع دمشق لا يفضي إلى نتائج ملموسة إلاّ في بعض الأمور المحدودة، من إحدى عشرة عاماً في ظل انسداد العملية السياسية وعدم جدية الأطراف الدولية الفاعلة في الملف السوري في تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالوضع السوري وخاصة القرار /٢٢٥٤/.».

وأكّد الاجتماع على «الاستمرار في فضح وتعرية الإرهاب الممنهج من قبل الحكومة التركية وعدائها التاريخي لأي حضور كردي».

وعلى «الاستمرار في دعم المساعي المبذولة من قبل مجلس سوريا الديموقراطية وبعض الأطراف الوطنية ذات التوجه الديموقراطي اللاعنفي لتشكيل منصة وازنة للمعارضة الديمقراطية السورية تعتمد مبدأ نتيجة تعنت النظام وامتناعه عن الاعتراف بهما.

ما يشكل عبئاً على الإدارة الذاتية وجود عشرات الألوف من عناصر داعش وأفراد أسرها في السجون والمخيمات، وصعوبات التعامل مع حواضن داعش الاجتماعية، وكذلك قضايا الفساد والعقلية العسكرية والإيدلوجية المتزمتة في الإدارة المحلية والتعليم والقضاء وغيره.

في هذه الظروف والمعطيات أصبحت القضية السورية رهينة الصراعات الإقليمية والدولية التي تستعر في قضايا شائكة كثيرة، فبلدنا مهددٌ بالمزيد من المخاطر وإدامة العنف واستمرار نزيف الدّم والدمار في ظل تباعد مواقف ومصالح الدول المتدخلة في الشأن السوري بشكلٍ أساسي وغياب تبلور وتفاعل مبادرات وطنية للتقارب بين السوريين عموماً.

إنّ مجلس سوريا الديمقراطية «مسد» يبذل جهوداً جدّية ويخطو بشكلٍ حثيث لتفعيل الحوار السوري- السوري، بين مختلف القوى والفعاليات الوطنية في الداخل والخارج، وما على الآخرين في أوساط المعارضة إلاّ الانفتاح عليه وكسر التابوات التي رسمها حزب البعث والإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان حول الكُرد في سوريا ومؤسساتهم وفعالياتهم السياسية المختلفة.

ما يعزز الأمل لدى السوريين في تجاوز محنتهم، هو الإرادة الخيرة والغيورة على البلد ومستقبله لدى شرائح مجتمعية واسعة متمسكة بخيار السّلم والحرية والمساواة.

الهيئة القيادية ... تتمة

مسلّحة ومظلّتها السياسية «الائتلاف السوري» بشكلٍ خاص، جراء استمرار دوامة العنف الممنهج من قبل النظام والفصائل الإرهابية المسلّحة، لتتفاقم معها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في كل المناطق السورية وتصل لمستويات خطيرة تنذر بعواقب وخيمة، إضافةً إلى ما خلّفته هذه الأزمة من مئات الآلاف من الضحايا وأضعافهم من الجرحى والمعاقين وعشرات الآلاف من المعتقلين والمخفيين قسراً وملايين المهجّرين والنازحين، دون أن يلوح في الأفق المنظور أي بوادر حقيقية للحلّ وإنهاء المقتلة السورية المستمرّة لأكثر من إحدى عشرة عاماً في ظل انسداد العملية السياسية وعدم جدية الأطراف الدولية الفاعلة في الملف السوري في تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالوضع السوري وخاصة القرار /٢٢٥٤/.».

وأكّد الاجتماع على «الاستمرار في فضح وتعرية الإرهاب الممنهج من قبل الحكومة التركية وعدائها التاريخي لأي حضور كردي».

وعلى «الاستمرار في دعم المساعي المبذولة من قبل مجلس سوريا الديموقراطية وبعض الأطراف الوطنية ذات التوجه الديموقراطي اللاعنفي لتشكيل منصة وازنة للمعارضة الديمقراطية السورية تعتمد مبدأ نتيجة تعنت النظام وامتناعه عن الاعتراف بهما.

ما يشكل عبئاً على الإدارة الذاتية وجود عشرات الألوف من عناصر داعش وأفراد أسرها في السجون والمخيمات، وصعوبات التعامل مع حواضن داعش الاجتماعية، وكذلك قضايا الفساد والعقلية العسكرية والإيدلوجية المتزمتة في الإدارة المحلية والتعليم والقضاء وغيره.

في هذه الظروف والمعطيات أصبحت القضية السورية رهينة الصراعات الإقليمية والدولية التي تستعر في قضايا شائكة كثيرة، فبلدنا مهددٌ بالمزيد من المخاطر وإدامة العنف واستمرار نزيف الدّم والدمار في ظل تباعد مواقف ومصالح الدول المتدخلة في الشأن السوري بشكلٍ أساسي وغياب تبلور وتفاعل مبادرات وطنية للتقارب بين السوريين الحوار سبيلاً وحيداً للمساهمة الفاعلة في إنجاز حلّ سلمي للأزمة السورية».

وعلى «الاستمرار في المشاركة الفاعلة في الإدارة الذاتية القائمة في شمال وشرق سوريا والمناطق الكردية وصيانتها كمكسب ومنجز تحقق بفضل آلاف الشهداء وأضعافهم من الجرحى والمعاقين، والمساهمة في حمايتها من أعداء الداخل والخارج من خلال تعرية مكامن الفساد والترهل فيها، والتأكيد أن الأخطار المحدّقة بها وبالوجود الكردي السوري هي أخطار حقيقية، من حقنا وواجبنا الدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة والممكنة».

وعلى «الاستمرار في بذل كل الجهود الممكنة لعقد مؤتمر لكل القوى السياسية والفعاليات المجتمعية الكردية لتشكيل منصة كردية سورية مستقلة على قاعدة تحرير المناطق الكردية المحتلة والدفاع عن القضية الكردية كقضية وطنية سورية.».

ونوّه البلاغ إلى تشكيل لجان متخصصة من قبل الاجتماع لإعداد وثائق المؤتمر الثامن للحزب، المزمع عقده في سياقٍ زمني محدد.

وأشار إلى «توجيه انتقادات بنّاءة للهيئة القيادية، من شأنها تطوير أوجه نضالات الحزب والدفاع بلا تردد عن توجهاته على شتى الصعد».

مجزرة ليلة الغدر في كوباني لا تغيب عن الذاكرة

حلّ ذكرى ضحايا مجزرة ليلة الغدر في كوباني، التي ارتكبها تنظيم داعش في ٢٥ حزيران ٢٠١٥م، على الأهالي مؤلماً، وسط أجواء القلق من التهديدات التركية وعودة داعش من جديد.

وقد تم إحياء المناسبة بزيارة مقبرة الشهداء في المدينة، حيث قام وفدٌ مشترك من حزبي «التقدمي، الوحدة» الكرديين بوضع أكاليل من الزهور على أضرحتهم، وأُلقيت بعض الكلمات التي نددت بالجريمة ومجّدت أرواح الشهداء ودعت إلى التكاتف لحماية كوباني وغيرها.

اعتداءات وتهديدات تركية مستمرّة... مطامع في احتلال المزيد من شمالي سوريا

منذ أواخر ٢٠١٩م بعد انتهاء ما سمي بـ»عملية نبع السلام» وفق مذكرتي تفاهم وقعتها تركيا مع كلٍ من أمريكا وروسيا، واحتلالها لكامل المنطقة بين «كري سبي/تل أبيض» و «سري كانيه/رأس العين» بمحاذاة الحدود التركية وبعمق /٣٠/ كم، لم تتوقف هجمات الجيش التركي والميليشيات السورية الموالية له على مناطق الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية جنوباً، لاسيما على بلدتي «عين عيسى» و»تل تمر» وريفهما، وعلى غيرهما من بلدات وقرى شمالي الجزيرة، بالإضافة إلى العمليات التي تنفذها المسيّرات التركية بين حينٍ وآخر، رغم أن القوات الروسية والتركية أجرت دوريات مشتركة عدة على طول الحدود الشمالية لسوريا- شرق الفرات منذ بدء الهدنة؛ كما لم تتوقف الاعتداءات التركية على ريف منبج و»منطقة الشهباء وقرى في جبل ليلون- شمال حلب» المكتظة بالمُهجّرين منذ أواسط ٢٠١٨م بعد احتلال عفرين.

لاتزال الحملات الإعلامية والسياسية والتهديدات والحرب النفسية مستمرّةٌ ضد الكُرد وحضورهم وإدارتهم الذاتية بمؤسساتها المختلفة من قبل تركيا وأعوانها من الائتلاف السوري – الإخواني والميليشيات المرتزقة.

إعلان عملية جديدة

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الاثنين ٢٣ أيار ٢٠٢٢م، أن بلاده ستبدأ عمليات عسكرية جديدة لاستكمال خطواتها لإنشاء «منطقة آمنة بعمق ٣٠ كم» على طول الحدود بين تركيا وسوريا ولرد «الهجمات التي تهدد أمن تركيا القومي». وقد وافق مجلس «الأمن القومي التركي» على خططه في الاجتماع الذي عقده يوم الخميس ٢٦ أيار ٢٠٢٢م.

ثم تتالت ولا تزال تصريحات أردوغان وطاقم حكمه حول العملية المزعومة، إذ أكّد أنّ تركيا ستشن حرباً «ذات ليلة»، وطالب قادة العالم أن لا يزعجهم أحد في ردعها. وأوضح أن العملية تستهدف مدينتي «منبج وتل رفعت» شمال حلب- غربي الفرات، اللتان تقعان تحت النفوذ الروسي. فيما الإعلام المقرّب من الحكومة التركية تنشر تقارير عن حتمية تنفيذ تلك العملية.

ولكن يبدو أن الظروف المحلية والإقليمية والدولية هذه المرّة مختلفة، هناك رفض وممانعة من جهات عديدة!

إيران ترد

أعلنت الخارجية الإيرانية معارضة طهران لأي عملية تركية، وقال المتحدث باسم الوزارة سعيد خطيب زاده، في ٢٨ أيار، إنّ «طهران تعارض أي نوع من الإجراءات العسكرية واستخدام القوة في أراضي الدول الأخرى بهدف فض النزاعات»؛ معتبراً أن أي هجوم «سيؤدي إلى مزيد من التعقيد والتصعيد». خاصةً وأنّ مدينة تل رفعت تقع على مسافة قريبة من مدينتي «نبل والزهراء» اللتين أهاليهما ينتمون إلى الطائفة الشيعية، وتتمركز فيهما قوات موالية لإيران.

ولكن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أثناء زيارته إلى أنقرة في ٢٠٢٢/٦/٢٧م، في موقفٍ ملتبس، قال إن بلاده «تتفهم» ضرورة تنفيذ تركيا عملية عسكرية جديدة.

سوريا ترفض

وبعد يومين من إعلان أردوغان، قالت الخارجية السورية في رسالةٍ وجهتها إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن: إنّ العدوان والاحتلال والتطهير الديموغرافي هو التوصيف القانوني والواقعي الوحيد الذي ينطبق على الوجود التركي غير الشرعي في الأراضي السورية... إن ما يقوم به النظام التركي لإنشاء ما يسمى «منطقة آمنة» على الأراضي السورية هو عمل من أعمال العدوان وهو نشاط استعماري.

وشددت الخارجية على أن أي إجراءات أو أنشطة مارستها أو تمارسها حكومة النظام التركي على الأراضي السورية وفي مقدمتها تطبيقها لسياسة التطهير العرقي في الأراضي السورية المحتلّة هي أفعال غير شرعية ولاغية ولا ترتب أي أثر قانوني أو واقعي، بل وترقى إلى توصيفها بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كونها قائمة على العدوان والاحتلال وعلى ممارسات التطهير العرقي والاجتماعي وعلى طرد السكان الأصليين وتهجيرهم من بيوتهم ومناطقهم وعلى الاستيلاء على ممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم وعلى تهديد حياتهم ومستقبلهم.

ومن جهته حذّر البرلمان السوري في بيان يوم ٢٠٢٢/٦/١٣م من التهديدات التركية، وأضاف أنَّ «النظام التركي يهدف من وراء هذا الاحتلال إلى إحياء أوهام المنطقة الآمنة للقيام بتهجير جديد وإجلاء قسري لسكّان المنطقة وإحداث تغيير ديمغرافي فيها وخلق واقع جديد يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي».

أمريكا قلقة

جاء التهديد التركي في الوقت الذي تصب فيه الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية جهودها في مواجهة روسيا التي شنت حرباً على أوكرانيا منذ ٢٤ شباط الماضي، والتي تشد أنظار العالم. كما أنه يتزامن مع معارضة أنقرة لانضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو، والاشتراطات التي تضعها من أجل إتمام هذه الخطوة.

بعد يومٍ من الإعلان، الثلاثاء ٢٠٢٢/٥/٢٤، حذّرت واشنطن تركيا من شن أي عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا، مؤكدة أن من شأن مثل هكذا تصعيد أن يعرّض أرواح العسكريين الأميركيين المنتشرين في المنطقة للخطر؛ إذ قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، للصحفيين إنّ الولايات المتحدة «قلقة للغاية» إزاء هذا الإعلان، وأضاف: «نُدين أي تصعيد، ونؤيّد الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الراهنة»، داعياً تركيا للالتزام بالبيان المشترك الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩.

كما حذّر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للناتو ينس ستولتنبرغ، في ٢ حزيران، تركيا من تنفيذ هجوم عسكري في سوريا قائلاً إنه «سيعرّض المنطقة للخطر»، مضيفاً «القلق الكبير الذي يساورنا هو أن أي هجوم جديد من شأنه أن يقوض الاستقرار الإقليمي وأن يوفر للأطراف الفاعلة الخبيثة إمكانية لاستغلال عدم الاستقرار».

وبالتزامن، في ١ حزيران، حذّرت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» من أن تداعيات هذه العملية ستكون خطيرة، وذكر مسؤول في الوزارة إن «واشنطن ستواصل دعم قوات سوريا الديمقراطية وتقدر دورها في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي»، وأضاف إن «البيت الأبيض لا يستبعد فرض الكونغرس عقوبات على تركيا إذا أقدمت على عمل عسكري في الشمال السوري»، مشيراً

إلى أن «إدارة الرئيس ← 4

اعتداءات وتهديدات ... تتمة

الأميركي، جو بايدن، أبلغت تركيا بأن أي توسّع عسكري تركي سيؤدي لتداعيات خطيرة على العلاقات الثنائية ومصالح المواطنين الكرد الأبرياء».

ومن جهتها، بتاريخ ٢ حزيران- نهاية زيارتها لتركيا، في حديثٍ مع نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال، عبّرت السفيرة الأمريكية إلى الأمم المتحدة توماس غرينفيلد عن «معارضة بلادها للعمليات العسكرية المتجددة في شمال سوريا والتي قد تؤدي إلى المزيد من التهجير وتهدد بزعزعة استقرار الوضع الميداني الهش أصلاً وتقويض جهود التحالف الدولي الرامية إلى هزيمة تنظيم داعش»، وأكدت على أهمية معالجة «المصالح الأمنية التركية» من خلال الدبلوماسية والحوار.

فيما تحدث نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي إيثان غولدريتش، بتاريخ ٨ حزيران، مع قيادة قوات سوريا الديمقراطية، للتأكيد على أهمية الالتزام بوقف إطلاق النار واتخاذ إجراءات لخفض التصعيد والحفاظ على الاستقرار في شمال شرق سوريا، وأن الولايات المتحدة بالشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية تبقى ملتزمة بضمان الهزيمة الدائمة لداعش.

هذا، وتعددت تصريحات المشرّعين والمسؤولين الأمريكيين، في رفض العملية التركية المحتملة.

الأمم المتحدة

أكدت الأمم المتحدة تمسكها بموقفها المدافع عن سلامة ووحدة أراضي سوريا، جاء ذلك على لسان الناطق باسمها، ستيفان دوجاريك ردّاً على أسئلةٍ خلال المؤتمر الصحفي اليومي من المقرّ الدائم بنيويورك في ٢٤ أيار ٢٠٢٢م، وشدّد على أن «سوريا لا تحتاج إلى المزيد من العمليات العسكرية من أي جهة. ما تحتاج إليه سوريا هو حلّ سياسي، ما تحتاج إليه سوريا هو المزيد من المساعدات الإنسانية. هذان هما الأمران اللذان نعمل عليهما.»

الاتحاد الأوربي

وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، لويس ميغيل بوين، في تصريحاتٍ بتاريخ ١٥ حزيران، إن التكتل يحث على ضبط النفس بخصوص العملية العسكرية التركية المحتملة في شمال سوريا. إذ ينبغي معالجة مخاوف تركيا الأمنية عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية، وليس بالعمل العسكري.

إيطاليا

وحذرت إيطاليا من «تداعيات سلبية» للعملية العسكرية التركية المحتملة، إذ قالت نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي بالخارجية الإيطالية، مارينا سيريني، في إفادةٍ بتاريخ ١٤ حزيران، إن أردوغان أعلن أن عملية عسكرية جديدة في شمالي سوريا ستنطلق قريباً، وهو ما يعزز احتمال حدوث المزيد من التداعيات السلبية على الاستقرار الإقليمي والحملة العسكرية ضد تنظيم «داعش» الإرهابي.

روسيا

قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في بيان، بتاريخ ٢ حزيران ٢٠٢٢م، «نأمل أن توقف أنقرة أي تحركات قد تؤدي إلى تدهور خطير في الوضع المعقد بعض الشيء في سوريا»، مشيرةً إلى أن «عدم موافقة الحكومة الشرعية للجمهورية العربية السورية، سيشكل انتهاكاً مباشراً لسيادة ووحدة أراضي سوريا وسيؤدي إلى تصعيد جديد للتوتر في هذا البلد».

وشدد مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف في تصريحاتٍ على هامش محادثات «أستانه ١٨» بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢٢م على أن بلاده لن تغض الطرف عن العملية العسكرية الجديدة التي تنوي تركيا تنفيذها شمالي سورية، مقابل موقف أنقرة من انضمام فنلندا والسويد للناتو، واعتبر أن العملية «عملٌ غير حكيم، لأنها قد تتسبب في تصعيد الوضع وزعزعة الاستقرار».

وأكّد أن موسكو حاولت إقناع أنقرة، بإلغاء خطط العملية، وأضاف بأنه «يتعين حلّ الأمر عبر وسائل سلمية دون اللجوء إلى العنف، لأن ذلك قد يؤدي إلى تصعيد».

من جهة أخرى، عكست المباحثات التي جرت بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ونظيره الروسي سيرغي لافروف في أنقرة، الأربعاء ٢٠٢٢/٦/٨م، تباعداً في مواقف بلديهما بشأن الملف السوري والعملية العسكرية التركية المحتملة؛ ولم يقدم لافروف وعوداً بتأييد العملية العسكرية المزمعة، بل تمسك بموقف بلاده في التحذير من أي عملية عسكرية تركية جديدة في شمال سوريا.

«قسد» تستعد

من جهتها تأخذ قوات سوريا الديمقراطية التهديدات التركية على محمل الجد، حيث نددت «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» في بيان لها بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٢٢م التهديدات التركية، وأن لهذه السياسة «تداعيات خطيرة في مسألة التطهير العرقي وخلق صراع طويل الأمد بين مكونات المنطقة، ما يهدد مستقبلها»، وطالبت المجتمع الدولي بالتحرك وأن تقوم بمسؤولياتها حيال الانتهاكات والممارسات التركية، مع ضرورة وجود قوات أممية تردع تركيا عن استفزازاتها.

«مسد» و «قسد» والإدارة الذاتية

أكّد الاجتماع المشترك لقيادات مجلس سوريا الديمقراطية «مسد» وقوات سوريا الديمقراطية «قسد» والإدارة الذاتية لشمال وشرقي سوريا، عبر بلاغ صادر في ٢٠٢٢/٦/١٢م، على أن «أي عملية عسكرية من جانب تركيا هي عملية مدانة بكل أشكالها»، وهي «تستهدف قضم أجزاء أخرى من الأراضي السورية واحتلالها»، وستتسبب «بحدوث كارثة إنسانية أخرى»، وحذّر من أنها «ستقوض قدرات قسد على الاستمرار بحملاتها في مكافحة الإرهاب»، وستؤدي إلى «إجهاض كل المساعي والمبادرات الرامية للتوصل إلى حلّ سياسي وفق القرارات والمرجعيات الأممية ذات الصلة».

كما ركّز الاجتماع على «أهمية الجهود الدبلوماسية وثبات المواقف الدولية في منع أي تدخل تركي آخر وعدم التسبب بإضاعة فرص السلام وتعزيز الاستقرار في المناطق التي تحررت من داعش».

ودعا الأهالي والسكّان في شمال وشرقي سوريا للتكاتف والصمود في مواجهة المشاريع التي تستهدف أمنهم ومستقبلهم.

واعتبر الاجتماع التهديدات التركية خطراً كبيراً لابد من أن تتعاون جميع القوى السورية والسوريين بما فيها الجيش السوري لأجل الوقوف صفاً واحداً في مواجهتها.

أحزاب في إقليم الفرات ترفض

أكّدت «أحزاب مجلس سوريا الديمقراطية» في إقليم الفرات في بيان لها بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٨م، على أن تركيا تستغل قضية اللاجئين ومسألة انضمام دول أوربية في حلف الناتو، لتمرير سياستها الخارجية وتوطين نازحين وجهاديين في مناطق شمال شرقي سوريا بهدف إحداث تغيير ديمغرافي

5 ←

/٤٦/ منظمة حقوقية ومدنية تطالب برفض مشروع أردوغان للتوطين في الشمال السوري

بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٨م، في رسالةٍ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والرئاسة المشتركة لمؤتمر بروكسل السادس المعني بدعم مستقبل سوريا والمنعقد في ٩-١٠ /٥/٢٠٢٢م، حذّرت /٤٦/ منظمة حقوقية ومدنية من العواقب الوخيمة لمشروع «العودة الطوعية» لمليون لاجئ سوري وتوطينهم من قبل أنقرة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، الذي سيشكل شرارة لاندلاع صراعات لن تسلم منها سورية ككل- حسب الرسالة، وحذّرت أيضاً من:

- مخاطر تواصل فرض سياسة التغيير الديمغرافي في شمال وشرق سورية.
- تداعيات توطين مليون سوري من غير المكوّن الموجود في تلك المنطقة مما يدفع إلى خلق جو مشحون قد يؤدي إلى حرب أهلية.
- الانعكاسات المتوقعة لإقامة المستوطنات واستجلاب غير السوريين للتمركز في تلك المنطقة.
- مخاطر تواصل القضاء على الثروة النباتية بتلك المنطقة من خلال اقتلاع الأشجار المثمرة وقطع المياه.

ودَعَت إلى:

- محاسبة تركيا ومرتزقتها على الانتهاكات والجرائم التي ترتكب في الشمال السوري.
- معاقبة الجناة المتورطين في القتل والتهجير والخطف والتنكيل بأبناء الشمال.
- الامتناع عن تمويل مشروع أردوغان المسماة بالعودة الطوعية مادياً وعدم منحه الشرعية والغطاء القانوني، وذلك منعاً لحدوث حرب أهلية مستقبلاً في تلك المناطق، ولكونه يساهم في تكريس واقع التغيير الديمغرافي القومي الممنهج لتلك المناطق.
- تأجيل العودة الطوعية إلى حين تسوية الأوضاع في سورية حتى لا يكون أي طرف محل تتبّع من قبل النظام.
- توفير البيئة الآمنة للعودة من مسكن ومقومات الحياة الكريمة.

وأكّدت على:

- أن المنطقة الشمالية ليست آمنة بَعد لاستقبال السوريين، بل تشوبها خلافات وصراعات بين الفصائل وتشهد جرائم قتل يومية.
- أن العودة وجب إرفاقها بتحضير البنية التحتية والفوقية وخاصة المدارس والمستشفيات.
- توفير التأهيل والدعم النفسي والأنشطة التدريبية.
- توفير الدعم من الصناديق الوطنية والدولية لتوفير البيئة اللازمة.

من المنظمات الموقعة على الرسالة: «المرصد السوري لحقوق الإنسان، الهيئة القانونية الكردية، جمعية الشعوب المهددة –ألمانيا، المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان، المبادرة الوطنية من اجل عفرين، المركز السوري للدراسات والحوار...».

اعتداءات وتهديدات ... تتمة

وتطهير عرقي بحق شعوبها.

وطالبت الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية والدول الضامنة للاتفاقيات مع تركيا للعمل على وقف الهجمات التركية ومنع إقامة «المنطقة الآمنة» المزعومة؛ وإيجاد حلٍّ للأزمة السورية وفق القرارات الأممية وعلى قاعدة الحوار السوري السوري.

مطالبة بالتراجع

قالت «قوى وطنية وشخصيات سورية عامة/سليمان الكفيري، سميرة المسالمة، تيار مواطنة- نواة وطن، راتب شعبو، موفق نيربية، حبيب إبراهيم و فرج بيرقدار وغيرهم» في بيانٍ منشور بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦م: يتهدّد بلادنا الآن خطر داهم قد ينهيها ويجعل لملمتها حلماً صعباً وربّما مستحيلاً، إذا نفذت الحكومة التركية تهديداتها، وشنّت عمليتها العسكرية أو حربها الخامسة في الشمال لاستكمال ما تسمّيه «المنطقة الآمنة»... لا نرى في محاولات قرع طبول الحرب وحلّ المسألة من خلال العنف وبواسطته إلّا مفاقمة وتأسيساً لحالة عداء لا يريدها السوريون والسوريات بكلّ انتماءاتهم.

وطالبت الحكومة التركية بالتراجع عن طريق الحرب والخراب، وناشدت «الأمم المتحدة والتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والاتّحاد الأوروبي» للقيام بكلّ ما من شأنه منع الكارثة المحدقة بالبلاد.

ألمانيا تحذر

حذّرت الحكومة الألمانية تركيا مجدداً، يوم٢٠ تموز ٢٠٢٢م، من شن هجوم عسكري في شمالي سوريا؛ إذ عبّرت وزارة الخارجية عن معارضتها لشن تركيا أي عملية عسكرية، وقال المتحدث باسمها: «من وجهة نظرنا فإن مثل هذا التصرف لن يؤدي إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل بالنسبة للناس هناك فحسب، بل إنه سيؤدي أيضا إلى استعادة تنظيم داعش الإرهابي لقوته».

قمة طهران

بعد أن أفضت اجتماعات أستانه «١٨» في ١٥-٢٠٢٢/٦/١٦م إلى بيان ختامي فضفاض، دون عقد صفقات، جاءت قمة طهران التي عُقدت في ٢٠٢٢/٧/١٩م بين الرؤساء الثلاثة بوتين وأردوغان ورئيسي دون أن تحقق تركيا مطلبها في شن عملية عسكرية جديدة شمالي سوريا؛ إذ قال المرشد الأعلى علي خامنئي لدى استقباله أردوغان قبيل القمة، إن توجيه ضربة عسكرية لشمال سورية، من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة، وستلحق الضرر بتركيا والمنطقة برمتها، وستفيد الإرهابيين.

بينما أكّد بوتين على «ضرورة عودة جميع المناطق إلى سيادة سوريا»، وحذّر رئيسي من «وجود خطوات تتضارب مع السيادة السورية».

ميدانياً

كثّف الجيش التركي والميليشيات الموالية له قصفه على محاور تواجد قوات «قسد» والإدارة الذاتية ومن طلعات الطائرات المسيّرة، ومن عمليات تحضير وتحشيد قواتها لتنفيذ تلك العملية المزعومة، بالترافق مع ضغط إعلامي في محاولةٍ لإرباك «قسد» والإدارة وزعزعة أوضاع مناطقها.

وفي المقابل، رفعت «قسد» من جاهزيتها القتالية، وعزز الجيش السوري من تواجد قواته في خطوط التماس مع ما تسمى بـ»مناطق درع الفرات و غصن الزيتون»، وتقومان بالرد على مصادر النيران واستهداف مواقع المعتدين.

بعد قمة طهران خاصةً تعددت الرسائل المتبادلة، إذ وقعت هجمات عديدة على طرفي الجبهات، الجيش التركي والميليشيات من جهة، الجيش السوري وقوات «قسد» من جهةٍ أخرى.

عموماً المواقف الدولية، بما فيها ما بدر من ضامني وقف إطلاق النار (أمريكا وروسيا)، لا تطمئن قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، فهما تدركان أن تركيا تستغل ضعف تلك المواقف إن لم نقل الصمت الدولي، في مواصلة هجماتها وإعلان عمليات عسكرية واسعة النطاق وقضم المزيد من الأراضي السورية وتعزيز نفوذها والاستمرار في ارتكاب الجرائم وتوسيع التغيير الديموغرافي في المناطق الكردية المحتلة.

«مراسلون بلا حدود» و «المرصد السوري لحقوق الإنسان» ينتقدان القيود التي تفرضها الإدارة الذاتية على العمل الإعلامي

في أحدث تقرير لها، بتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠٢٢م، قالت منظمة «مراسلون بلا حدود» التي تتخذ من باريس مقراً لها وتنشد حرية الصحافة، إنها «تستنكر الإجراءات الرامية إلى تعزيز سيطرة السلطات الكردية في شمال وشرق سوريا على الحقل الإعلامي في المنطقة، حيث تتسع منذ أشهر دائرة القيود المفروضة على الصحفيين خلال ممارسة عملهم». وفي هذا الصدد، قالت صابرين النوي، مسؤولة مكتب الشرق الأوسط في مراسلون بلا حدود، إن «العضوية الإجبارية في نقابة حكومية وارتفاع رسوم التسجيل ورفض طلبات الاعتماد، وغيرهما من العقبات الكثيرة، تزيد من صعوبة عمل الصحفيين المستقلين أكثر من أي وقت مضى»، مضيفةً أن «الهدف الوحيد من هذه التدابير غير المبررة هو الحدّ من استقلالية الصحفيين وتقييد التعددية الإعلامية من خلال التحكم بشكل مسبق في التراخيص الممنوحة لممارسة العمل الصحفي».

وأضافت المنظمة: منذ مارس/ آذار، لاحظت «مراسلون بلا حدود» تدهور ظروف عمل الصحفيين في المناطق التابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا... حيث بات قسم الإعلام يشترط على الصحفيين أن يكونوا أعضاء في اتحاد الإعلام الحرّ، وهو نقابة مقرّبة من السلطات، للحصول على بطاقة العمل الصحفي، وذلك في خطوة مخالفة للقوانين المحلية... بدون تصريح رسمي، يستحيل على الصحفيين ممارسة عملهم، بينما تظل بطاقاتهم مجمدة، تحت رحمة موظفي قسم الإعلام...

وأوضحت أنها علمت من مصادر متطابقة أن المرافقين المترجمين للمراسلين الأجانب يجب أن يكونوا معتمدين لدى السلطات، التي تشترط الحصول على حصة من رواتبهم مقابل السماح لهم بالعمل.

مُذكرةً بأن تشديد معايير منح بطاقة الاعتماد أدى إلى خلق مناخ يسوده عدم الثقة.

أما المرصد السوري لحقوق الإنسان فقال في تقرير له بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٣م: إنّ الوضع الإعلامي في مناطق شمال وشرق سوريا يشهد تعقيدات كثيرة، من حيث سلاسة العمل، وطبيعة النظرة والقيود التي تفرضها «الإدارة الذاتية» على كافة المجالات الصحفية والمراسلين.

وأضاف: تحتكر «الإدارة الذاتية» التغطية الإعلامية لصالح وسائل إعلامية تابعة لها، ما خلق حالة لدى أبرز الصحفيين من النفور والنأي عن قيام بواجبهم وفق متطلبات المرحلة، فالإعلام في مناطق شمال وشرق سوريا، يواجه تعقيدات وإجراءات تنظيمية لدى «مكتب الإعلام» في شمال وشرق سوريا، فضلاً عن الإجراءات العسكرية والأمنية خلال الهجمات العسكرية، تخول الصحفي أو الناشط من أداء مهامه وفق المراد.

مشروع «العودة الطوعية»، أم مشروع استيطاني للتغيير الديموغرافي!؟

في سياق البحث عن حلٍّ سياسي للأزمة السورية المزمنة، أكّد القرار الدولي المجمع عليه (١٥/٢٢٥٤) على **«الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة، وفقا للقانون الدولي...»**، ولكن إلى الآن تلك الشروط غير متوفرة، والمجتمع الدولي على بيّنة من الأمر! إذ قال **فيليب لوكلير** ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تركيا ضمن تصريحٍ لوكالة رويترز بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠م، إنّ الظروف في سوريا غير مواتية لعودة العديد من اللاجئين... مستوى ضبابية الأوضاع في سوريا لا يسمح بحركة عودة جماعية طوعية هذه الأيام... أغلب السوريين يعتقدون أنهم سيبقون في تركيا لأن أوضاعهم الاقتصادية أفضل مما ستكون عليه في سوريا».

وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، **لويس ميغيل بوين**، في تصريحاتٍ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٥م، إنّ ظروف العودة الآمنة للاجئين السوريين لم تتحقق حتى الآن، وأنّ الاتحاد لا يزال محافظاً على سياسته إزاء اللاجئين لضامن حمايتهم على أراضيه. ومن جانبها شدّدت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة **ليندا توماس غرينفيلد**، أثناء تواجدها في بروكسل بتاريخ ٩ أيار ٢٠٢٢م، على «أن عودة اللاجئين إلى سوريا لا بدّ أن تتمّ على أساس العودة الآمنة والكريمة والطوعية، موضحةً أنّ مثل هذه الظروف غير متوفّرة في الوقت الحالي».

خلاف ذلك، ورغم توارد الأنباء عن الترحيل القسري للاجئين سوريين من تركيا، تتحدث حكومة أنقرة بزعامة أردوغان عن مشروعٍ لـ»العودة الطوعية» للاجئين الذين استخدمت حكومة العدالة والتنمية ملفهم على مدار عشر سنوات كورقة في اللعبة السياسية وفي تهديد وابتزاز أوربا وخدمةً لأجنداتها الداخلية والخارجية وفي الاستحكام بتوجهات وقرار القسم الأكبر من المعارضة السورية وميليشياتها المسلّحة على الأرض، لاسيما وأنها قبضت /٦/ مليار يورو من الاتحاد الأوروبي لقاء «إدارة شؤون اللاجئين ومنعهم من الهجرة إلى الغرب».

حسب تصريحات المسؤولين الأتراك ووكالة الأناضول الرسمية، سينفذ المشروع في /١٣/ منطقة من شمالي سوريا والتي تقع تحت السيطرة التركية، على شكل «تجمعات سكنية مكتفية ذاتياً من حيث البنية الاقتصادية التحتية»، لأجل «عودة مليون سوري»؛ لاسيما وأن وزير الداخلية سليمان صويلو ونائبه قد زارا تلك المناطق للاطلاع عن تنفذ خطوات المشروع.

يُذكر أن اللاجئين والنازحين السوريين تواقون للعودة إلى ديارهم، إلى موطنهم الأصلي، بينما مشروع أردوغان يهدف إلى إعادة توطينهم في مناطق شمالي سوريا في تجمعات سكّانية على شكل **قرى استيطانية نموذجية**، بهدف إجراء تغيير ديموغرافي واسع ضد الوجود الكردي، وتعزيز وجود الموالين لتركيا في المنطقة المحاذية للشريط الحدودي وضمن بما يسمى بـ»مناطق الميثاق الملي العثماني»؛ وذلك خارج مزاعم الأهداف الإنسانية وفي مخالفةٍ جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

هذا، وقد صرّح وزير خارجية سوريا **فيصل المقداد** لقناة روسيا اليوم بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦م أن الحديث عن خطط تركية لإعادة مليون لاجئ سوري «قول حق يراد به باطل... يريدون إنشاء مستوطنات على حساب الأرض والشعب السوري، ويريدون إحلال سكّان مكان سكّان آخرين».

سبق وأن هجّرت تركيا باحتلال منطقة عفرين في آذار ٢٠١٨م أكثر من /٢٥٠/ ألف نسمة من سكّانها الأصليين، ووطّنت فيها ما يقارب /٥٠٠/ ألف من مستقدمي محافظات سورية داخلية فيها، وقد نفّذت قرى وتجمعات سكانية استيطانية فيها عن طريق مؤسسات ومنظمات تحمل أسماء إنسانية وإغاثية، بالإضافة لما جرى في منطقتي سري كانيه/ رأس العين و كري سبي/تل أبيض، في إطار سياسة ممنهجة لإحداث وترسيخ ديمغرافي واسع.

مستوطنات بشرية أم مشاريع لإيواء نازحين في عفرين... تغيير ديموغرافي قسري!

حول حقيقة وأهداف «التجمعات السكنية»- المستوطنات البشرية التي تُبنى في منطقة عفرين/جبل الأكراد، في ظل الاحتلال التركي، نشرت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» تقريراً موثقاً بتاريخ ٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٢م، حول إحدى أكبر تلك التجمعات، التي بُنيت ولاتزال في «مساحة شاسعة في المنطقة المعروفة محلّياً باسم جبل الأحلام، والتي تتميز بموقع استراتيجي هام، كونه يطل على مركز مدينة عفرين، ويفصل بين مناطق السيطرة التركية الحالية من جهة ووحدات حماية الشعب YPG والقوات الحكومية السورية، وعدد من القواعد الروسية، من جهة أخرى».

وأشار التقرير إلى أنّ السلطات التركية وافقت لتسع «فصائل من الجيش الوطني السوري» وعلى رأسها «الجبهة الشامية» بقيادة «مهند الخليف» المعروف باسم «أحمد نور» ببناء ذاك التجمع لإسكان عائلات مقاتليها، وأنّ والي هاتاي **رحمي دوغان** هو أحد المسؤولين المباشرين عنه، من خلال إعطاء الضوء الأخضر- بتعليمات شفهية- لعدد من المنظمات الإغاثية المحلية والدولية من جهة والمجلس المحلي لمدينة عفرين من جهة أخرى، للبدء ببناء «التجمّع» على سفح الجبل وتخديمه؛ حيث قام المجلس بموافقة من «دوغان» على منح وثيقة تمّ تداول اسمها على أنّها «ورقة تخصيص» بمثابة «إثبات ملكية للبناء» دون الأرض- حسب التقرير.

وأشار التقرير إلى أن الموقع الذي بُني «التجمّع السكني» فيه وهو «جبل الأكراد/جبل حلب» تمثل مساحته ما يساوي ٢ بالمئة من عموم مساحة سوريا، وهو منطقة أحراش ويعتبر الغطاء النباتي الأكبر في محافظة حلب، وقد تم اقتلاع مساحات واسعة من الأشجار/الأحراش وبناء مباني اسمنتية عوضاً عنها.

وكشف عن تورط عدد من المنظمات المحلية والدولية في عمليه الترويج للمشروع ودعمه وأنه «يهدف لاستفادة المدنيين منه بشكل أساسي»، في حين أنّ «مقاتلي الفصائل» وعائلاتهم كانوا المستفيدين الأساسيين من المشروع، حيث بلغت نسبة المستفيدين المدنيين نحو ٢٥ بالمئة. وكان من أبرز هذه المنظمات هي منظمة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية IHH، التي قدّمت مواد بناء لكل مستفيد قدرت قيمتها بنحو ألف دولار أمريكي.

وقد تجاوز دور بعض المنظمات تقديم «الخدمات العامّة» لعائلات المقاتلين، إلى بناء قرى بأكملها، وذلك لإضفاء صبغة مدنية على المشروع المخصص أساساً لإسكان المقاتلين وعوائلهم؛ منها قرية «كويت الرحمة» التي بُنيت بدعم من «جمعية الرحمة العالمية» ومتبرعين من دولة الكويت، وذلك بحسب «جمعية شام الخير الإنسانية» التي نفّذت مشروع المستوطنة.

وقالت «سوريون» إنّ تركيا، كقوة احتلال، تتحمل المسؤولية المطلقة عن انتهاكات قوانين الاحتلال بموجب المادة /٤٧/ من اتفاقية جنيف الرابعة، والمسؤولية المباشرة عن القضايا التي تنطوي عليها المستوطنات حتى الآن. ومن المحتمل أن المستوطنات يتم انشاؤها لتكون جزءاً من عملية ممنهجة لتغيير التركيبة الديموغرافية في عفرين، فهي تخضع لتغير واضح، نتيجة توطين السوريين النازحين من أجزاء أخرى من البلاد في أعقاب تهجير السكّان الكُرد بشكل أساسي، ووسط قمعٍ واسع للثقافة الكردية.

وأضافت: إنّ استمرار القوات المدعومة من تركيا في السيطرة على منطقة عفرين والاستيلاء وتأجير ممتلكات المدنيين الذين نزحوا أو فرّوا من المنطقة خلال عملية «غصن الزيتون»، يجعل أي عودة محتملة للسكان أمراً أكثر صعوبة. علاوةً على ذلك، على الرغم من الادعاءات أن هذه المستوطنات يتم بناؤها على أراض تعود ملكيتها للدولة، لا بد من الإشارة هنا إلى أنّ القوانين الجزائية السورية وصفت التعدي على الأملاك العامة بالجرم وعاقبت عليه في القانون، إذ نصّت المادة ٧٢٤ من قانون العقوبات العام رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩ بأنه «يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر من أقدم على غصب قسم من الأملاك العامة المرفقة وغير المرفقة».

وطالبت «سوريون» مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوربي باتخاذ مواقف صارمة تجاه محاولات التغيير الديموغرافية القسرية في عموم سوريا تحت أي مسمّى وضمان ألاّ تساهم المساعدات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار والتعافي المبكّر بترسيخ تلك العمليات وجعلها أمراً واقعاً.

هذا، وتطرق التقرير إلى تفاصيل بناء ذاك «التجمع السكني» الهندسية والإدارية وغيرها، وأشار إلى الدور المحوري لـ«مهند الخليف» وشرعي «الجبهة الشامية» المدعو «محمد الخطيب» الذي كُلّف بإدارة الملف التنظيمي للمشروع، وهو عضو فيما تسمى بـ«لجنة رد الحقوق» وعضو في المجلس الإسلامي السوري ومدير فرع التوجيه المعنوي في «الفيلق الثالث- الجيش الوطني السوري».

وأكّدت «سوريون» على أنه حتى بداية آذار ٢٠٢٢م أقام ما لايقل عن /٦٠٠/ مقاتل مع عائلاتهم في إحدى التجمعات السكنية التي تم بناؤها في جبل الأحلام، وينتمي هؤلاء بشكل أساسي إلى فصائل «فرقة الحمزة/الحمزات» و«الجبهة الشامية».

وأوضح التقرير، مع استمرار الوجود العسكري التركي و/أو سيطرتها الفعلية على الأرض مباشرةً أو غير مباشرة من خلال سيطرتها الشاملة على الفصائل العسكرية والكيانات المدنية الأخرى الفاعلة في المنطقة، لا تزال تركيا خاضعة لالتزاماتها الدولية بموجب قانون الاحتلال.... بعد تكريس مسؤولية الدولة التركية كقوة احتلال تجاه كل من الأراضي المحتلة وسكّانها وكذلك أفعال الأفراد والكيانات – عسكرية كانت أم مدنية – الخاضعين لسيطرتها الشاملة، تنتفي الحاجة للمجادلة بخصوص انتهاك تلك الجهات لموجباتها القانونية، حيث يكون إسناد أفعالها قانونياً لدولة الاحتلال بالأساس. وعليه، سيتم تناول الواجبات القانونية على تركيا كدولة احتلال وما قد يرقى إلى انتهاكات من خلال مضمون التقرير.

هذا، ووقف التقرير مطولاً حول الإطار القانوني والمسؤوليات المترتبة على تركيا والمجلس المحلي والمنظمات المتورطة في بناء تلك التجمعات، وحول المخالفات المرتكبة للقانون المحلي والدولي، وعن مؤشرات التغيير الديموغرافي.

عفرين تحت الاحتلال ... تتمة

يلـي:

= تغيير ديموغرافي:

خيم للمستقدمين بين حقول الزيتون- قرية "جولاقا"- جندريس

كان فـي تلـك القـرى قبـل الاحتـلال بمجمـوع حوالـي /١١٤٠٠/ نسـمة سـكّان كُـرد أصليين، بقـي منهـم حوالـي/٦١٨٠/ نسـمة والبقيـة هُجّـروا قسـراً، وتـم توطيـن حوالـي /١٩٩٨٠/ نسـمة مـن المسـتقدمين فيهـا.

وقـد طالـت تلـك القـرى تدميـر منـازل ومحـلات بشـكلٍ كلّـي أو جزئـي بسـبب القصـف أو انفجـار ألغـام أرضيـة، وفقـدان مدنييـن لحياتهـم، وسـرقة محتويـات المنازل وآليـات وآلات ومجموعـات توليـد كهربائيـة ومحتويـات منشـآت وتجهيـزات وكوابـل وأعمـدة شـبكتي الكهربـاء العامـة والهاتـف الأرضي، وتجهيـزات وأنابيـب لشـبكات ميـاه الشـرب وعداداتهـا مـن المنـازل.

والاسـتيلاء علـى منـازل وأمـلاك للغائبيـن، مـع فـرض أتـاوى تصـل إلـى ٥٠٪ علـى انتـاج مـا تبقـى من مواسـم أمـلاك الغائبيـن و ١٠٪ علـى انتـاج مواسـم أمـلاك المتواجديـن، بالإضافـة إلـى قطـع الأشـجار والغابـات الحراجيـة والقطـع الجائـر لمئـات أشـجار الزيتـون بغيـة التحطيـب والاتجـار بـه، والرعـي الجائـر لقطعـان المواشـي بيـن الحقـول والأراضـي الزراعيـة.

وحفـر ونبـش المواقـع الأثريـة بغيـة سـرقة آثارهـا وكنوزهـا الدفينة.

وكذلـك تعريـض الأهالـي لمختلـف صنـوف الانتهـاكات والجرائـم، مـن قتـل واختطـاف واعتقـال تعسـفي وتعذيـب وإهانـات وابتـزاز مـادي وغيـره، ولا يـزال مصيـر بعـض المعتقليـن مجهـولاً أو قيـد الاحتجـاز التعسـفي.

إلـى جانـب حركـة دينية متشـددة نشـطة تشـهدها المنطقـة بإشـرافٍ مباشـر مـن وقـف الديانـت التركـي.

= مقتل مسن ذبحاً:

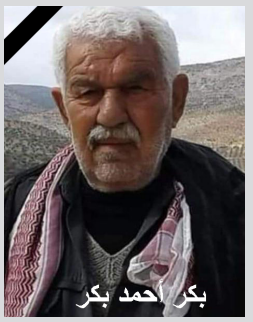
بكر أحمد بكر

بُعيـد اجتيـاح ميليشـيات «فرقـة السـلطان محمـد الفاتـح» لقريـة «كوركا/كـوركان تحتانـي- Kurkê jêrin»- مابتا/معبطلـي فـي ٢٠١٨/٢/٢٢م، قتلـت المواطـن «**بكـر أحمـد بكـر /٧٨/ عامـاً**» ذبحـاً، أحـد المسـنين الثلاثـة المتبقيـن فـي القريـة لوحدهـم أثنـاء الحـرب، حيث عثـر الأهالـي العائـدون في الأسـبوع الثالـث مـن شـهر آذار ٢٠١٨م علـى جثمانـه مرميـاً فـي حقـلٍ للزيتـون بجـوار القريـة ورأسـه مفصـولاً وملقـىً داخـل منـزل «المرحـوم جميـل عثمـان»، وأعيـد دفنـه فيمـا بعـد مـن قبلهـم فـي مقبـرة القريـة. علمـاً أنـه لـم يتـم إخبـار المكتـب بوقـوع هـذه الجريمـة إلاّ مؤخـراً، بعـد مـرور أكثـر مـن أربعـة أعـوام، بسـبب الخـوف وإحجـام الأهالـي عـن الحديـث حـول الانتهـاكات والجرائـم التـي ترتكبهـا الميليشـيات تجنبـاً لعقوبـاتٍ أشـد.

= عربة تركية تقتل مدنياً:

رشيد صبحي محمود

قبيـل ظهيـرة الإثنيـن ٢٠٢٢/٦/٢٠م، فـي الشـارع العـام وسـط بلـدة راجـو، دهسـت عربـة عسـكرية تركيـة المواطـن «**رشـيد صبحـي محمود/عائلـة محـك -** مواليـد ١٩٧٧م» مـن أهالـي البلـدة وأب لخمسـة أولاد، فأردتـه قتيـلاً، نتيجـة السـرعة الزائـدة للعربـة، وفـي ذروة الازدحـام، دون اكتـراث بحيـاة المـارّة والمدنييـن، وقـد نجـى ولـده المرافـق لـه مـن الحـادث بأعجوبـة.

= اختطاف واعتقالات تعسفية:

وثّـق المكتـب الإعلامـي فـي تلـك الفتـرة /١/ حالـة اختطـاف و /٦٣/ حالـة اعتقـال تعسـفي بحـق سـكّان المنطقـة الأصلييـن، بينهـم نسـاء ومسـنون، وبعضهـم عائـدون للتـو مـن مناطـق النـزوح، بتُهـم العلاقـة مـع الإدارة الذاتيـة السـابقة، ترافقـاً بتوجيـه الإهانـات والتعذيـب وفـرض عقوبـات بالسـجن لمـدد مختلفـة وبغرامـات ماليـة، وإن كان نفـس الشـخص قـد اعتقـل مـرات سـابقة.

= فوضى وفلتان:

وثّـق المكتـب الإعلامـي فـي تلـك الفتـرة /١٧/ حالـة تفجيـر سـيارات بعبـوات ناسـفة واقتتـال بيـن ميليشـيات متنازعـة واعتـداء وقتـل بيـن مسـلّحين واشـتباكات بيـن مسـتقدمين وحمـل السـلاح واسـتخدامه بيـن المدنييـن وتظاهـرات مصاحبـة بإطـلاق الرصـاص وبأعمـال تخريـب ضـد شـركة الكهربـاء واجتيـاح «هيئـة تحريـر الشـام» انطلاقـاً مـن إدلـب لجنوبـي المنطقـة عـدة أيـام.

= إبادة الغابات:

حريق في الأراضي الزراعية بقرية "مسكه"- جندريس. 26-5-2022

مـع بـدء فصـل الصيـف، مثلمـا حصـل خـلال أربعـة أعـوام خلـت فـي ظـل الاحتـلال، تكثـر الحرائـق المندلعـة فـي الغابـات الطبيعيـة والاصطناعيـة وبشـكلٍ غيـر مسـبوق، علـى خـلاف السـنوات السـت لحكـم الإدارة الذاتيـة السـابقة وقبلهـا بعقـود مـن حكـم النظـام، علاوةً علـى القطـع الواسـع لمختلف الأشـجار بغيـة التحطيـب وصناعـة الفحـم والاتجـار بهمـا، حيـث ترتقـي تلـك التعديـات لمسـتوى إبـادة البيئـة، كجريمـة تُرتكـب علـى نحـوٍ ممنهـج بإشـراف وتوجيـه الاسـتخبارات التركيـة؛ ووفـق خبـراء زراعييـن نسـبة التدهـور فـي الغابـات بيـن الحـرق والقطـع تتجـاوز الـ ٥٠٪، والتـي تُقـدّر مسـاحتها الاجماليـة بـ(الطبيعيـة /١٨٥٠٠/ هكتـار+ الاصطناعيـة /٢١٠٠٠/ هكتـار= ٣٩٥٠٠ هكتـار).

= تسجيل الأملاك من جديد:

رغـم أن مـا تسـمى بـ»المجالـس المحليـة لنواحـي شـرّا و بلبـل و راجـو و معبطلـي» قامـت بحصـر وتسـجيل معظـم الممتلـكات الزراعيـة فـي عـام ٢٠٢٠م ونظّمـت الـوكالات بقسـم منهـا - التـي لـم تأخـذ بهـا الميلشـيات عمليـاً، أبلغت الأهالـي مؤخـراً مـن خـلال المخاتيـر ومتزعمـي الميليشـيات لإعـادة تسـجيل الممتلـكات بالحضـور الشـخصي، حيـث يقبـض المختـار «أتعابـه بحـدود ألفـي ليـرة سـورية عـن الوثيقـة الواحـدة» ويقبـض المجلـس عـن كل /١/ دونـم «رسـم /٢/ ليـرة تركيـة»، ليبقـى موسـم الزيتـون المقبـل ومصيـر أمـلاك الغائبيـن تحـت نيـر ظلّـم متزعمـي الميليشـيات.

وذلـك فـي إطـار البحـث المسـتمر مـن قبـل الميليشـيات عـن الأعـذار لنـزع يـد السـكّان الأصلييـن والـوكلاء عـن الغائبيـن منهـم عـن الممتلـكات.

= سرقة الآثار:

قامـت ميليشـيات «فرقـة الحمـزات» بالتنقيـب عـن الآثـار فـي محيـط قريـة «بـرج عبدالـو»- شـيروا لأجـل سـرقتها، مسـتخدمةً الأجهـزة والأدوات الكاشـفة للألغـام والمعـادن؛ وكانـت قـد جرفـت وحفـرت فـي العـام الماضـي تـل بـرج عبدالـو الأثـري بشـكلٍ واسـع وسـرقت منـه الكنـوز الدفينـة.

= قصف قرى – شمال حلب:

واصلـت قـوات الجيـش التركـي والميليشـيات الموالية لهـا هجماتهـا علـى قـرى وبلـدات منطقـة الشـهباء وجبـل ليلـون- شـمال حلـب التـي يسـيطر عليهـا الجيـش السـوري والمكتظـة بمُهجَّـري عفريـن، حيـث وقعـت أضـرار بالمنـازل والمحـلات والممتلـكات وعيـادة طبيـة وإصابـة مدنييـن بجـروح مختلفـة ونفـوق مواشـي.

9 ←

اغتيال القيادي الكردي السوري حسين شبلي بعملية تركية إرهابية

في ١٧ حزيران ٢٠٢٢م، تناقلت وسائل إعلام وصفحات للتواصل الاجتماعي نبأ استشهاد المناضل والقيادي الكردي السوري «**فرهاد ديريك/فرهاد شبلي/حسين شبلي**» من مواليد ١٩٧٧- قرية «قدريرك» – ديريك/الجزيرة والذي كان يتبوأ منصب نائب الرئاسة المشتركة للمكتب التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إثر قصف سيارة تقلّه مع آخرين في قضاء «كلار»- محافظة السُّلمانيّة بإقليم كُردستان العراق، من قبل طائرة مُسيَّرة تركية.

وقد شُيع جثمانه بحضور الآلاف، يوم الثلاثاء ٢١ حزيران ٢٠٢٢م، وسط مدينة ديريك- الجزيرة، بموكبٍ مهيب ومراسم لائقة، ووري الثرى في مقبرة مزار الشَّهيد «خبات ديرك».

الإدارة الذاتية تدين

وفي منشورٍ لها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٨م، كشفت «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» عن استشهاد شبلي الذي «كان في زيارة لمدينة السليمانية لإجراء بعض الفحوصات الطبية وللعلاج».

واعتبرته عملاً عدوانياً مداناً؛ وطالبت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق بتحمّل المسؤولية وتوضيح موقفهما، وطالبت المجتمع الدولي لممارسة دوره بالضغط على تركيا للحد من هذه العمليات التي «تزعزع الاستقرار الإقليمي وتنتهك حرمات وسيادة دول مستقلة».

عملية إرهابية

في بيان لها، بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠٢٢م، وصفت قيادة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» عملية الاغتيال التي ارتكبها الجيش التركي بالجبانة والغادرة والإرهابية.

تركيا تعترف بالاغتيال

وفق خبر نشرته وكالة الأناضول التركية الرسمية أن مصادر أمنية، يوم الأحد ٢٠٢٢/٦/١٩م، أوضحت أن جهاز الاستخبارات التركية تمكّن من «تحييد الإرهابي السوري حسين شبلي»، وذلك كاعتراف رسمي باغتيال الشهيد حسين شبلي.

برقية عزاء

ومن جانبه تقدّم **محي الدين شيخ آلي**- سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا ببرقية عزاء، فيما يلي نصها:

(أخلص التعازي لذوي الفقيد فرهاد شبلي ولأعضاء الرئاسة المشتركة للإدارة الذاتية وجميع رفاقه ومحبيه...

لقد عرفنا الفقيد عن قرب، كم كان صادقاً مخلصاً لقضية شعبه، متفانياً في العمل دون تردد، مفعماً بالأمل ومتواضعاً في تعاملـه مع الآخر.

استهدفته طائرة تركية مسيّرة بالأمس الجمعة ١٧حزيران ٢٠٢٢م في إقليم كردستان العراق، حيث انتشر خبر استشهاده ليدخل الحزن قلوب الملايين من الكُرد مع إدانة واستنكار للجانب التركي الضالع في عدائه السافر لأي حضور كردي أينما كان.

مرةً أخرى ونيابة عن أعضاء ومؤازري حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا نتقدّم بتعازينا الحارّة لذوي الشهيد فرهاد وجميع أصدقائه ومحبيه.... قامشلي ١٨حزيران ٢٠٢٢م.).

هذا، وافتتح العديد من مجالس العزاء في مناطق الإدارة الذاتية وفي مكاتب ممثلياتها في الخارج.

عفرين تحت الاحتلال ... تتمة

= مقتل قياديين داعشيين:

بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٢م، قصفت طائرة مسيّرة للقوات الأمركية دراجة نارية تقلّ القياديين الداعشيين «ماهر العقال و منهل العقال» المنحدران من ناحية سلوك- منطقة «كري سبي/تل أبيض» المحتلة، على الطريق العام قرب قرية «خالتا»- جنديرس، وهما كانا يعملان ضمن صفوف ميليشيات «جيش الشرقية- الجيش الوطني السوري» المرتبطة بوزارة الدفاع لدى «الحكومة السورية المؤقتة- الائتلاف السوري المعارض» والموالية لأنقرة، ويقطنان مع أسرتهما في «خالتا» ويمارسان الانتهاكات بحق أهاليها.

يُذكر أن «ماهر العقال- أبو البراء» كان شريكاً في التخطيط مع القيادي الداعشي المدعو «عزو خلف سليمان العقال» لعمليتي تفجير، الأولى في «سروج- أورفا» التركية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٠ ضمن تجمع احتجاجي تضامني مع «كوباني» التي كانت تتعرض لهجوم داعشي شرس وراح ضحيتها /٣٥/ شهيداً وعشرات الجرحى من أنصار حزب الشعوب الديمقراطي HDP- تركيا، والثانية في ميدان السلطان أحمد باسطنبول بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢م، أدت إلى استشهاد /١٠/ ألمان، وإصابة /١٦/ شخصاً.

وفي خبر منشور بتاريخ ٢٠٢١/١/١٢م، أكّدت وزارة الداخلية التركية بإلقاء القبض على الإثنين في مدينة أورفا التركية، ولكن السلطات الأمنية أفرجت عن «ماهر العقال» بعد مدةٍ قصيرة ومنحته سلطات الاحتلال التركي هوية شخصية صادرة عن «المجلس المحلي في مدينة عفرين»- شمال غربي سوريا وباسم مزور «خالد السبيح»، ليتجول بحرية في المنطقة.

= انتهاكات أخرى:

يتعرض سكّان عفرين الأصليين المتبقين لأشكال مختلفة من الانتهاكات على يد الميليشيات ومن بعض المستقدمين أيضاً (منع عرس، تشليح أموال وسيارة، تنمر وضرب مبرح مع التهديد بالطرد، رعي جائر للماشية بين الحقول والأراضي الزراعية وفي حاكورات المنازل تأجير أراضي أملاك الدولة لأصحابها السابقين، سرقات محاصيل العدس والجولبان، تشغيل الآليات والرجال بالسخرة مع التهديد بعقوبات أشدّ، فرض إتاوات، سرقة أدوات منزلية وتجهيزات للطاقة الكهربائية...)، ووثّق منها المكتب الإعلامي /٢٥/ حالة.

وقد أكّد المكتب الإعلامي في إحدى تقاريره على أنّ متزعمي ميليشيات «الجيش الوطني السوري» لا يكترثون بما يكتب عن انتهاكاتهم وجرائمهم ولا بتوسلات ضحاياها ونداءات أهاليهم، بعد أن امتهنوا اللصوصية والإجرام والارتزاق، وحَظَوا بحماية تركيا ورئيسها أردوغان بشكلٍ مباشر؛ وتساءل: هل لدى المجتمع الدولي نية وإرادة لوقف تلك الموبقات ومحاسبة مرتكبيها؟

وتساءل أيضاً: إذا كانت المناطق الحالية من شمالي سوريا الخاضعة للسيطرة التركية تعاني هذا الكم من الأزمات والاحتقان والتوتر والفلتان والاقتتال وغيره، فكيف لأردوغان أن يحتل مناطق أخرى ويزعم أنها ستكون آمنة؟ فيما لا يردعه المجتمع الدولي عن أطماعه وتدخله السافر في الشأن السوري بشكلٍ جدي!

تحقيق شامل للمرصد السوري حول «منطقة أردوغان الآمنة» خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٢م

في خضم الحديث الإعلامي عن عملية عسكرية تركية جديدة ضمن الأراضي السورية، والحديث عن مشروع «العودة الطوعية» للاجئين السوريين في تركيا إلى سورية، وتحديداً إلى «منطقة أردوغان الآمنة: درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام» الخاضعة للاحتلال التركي وميليشيات «الجيش الوطني» الموالية له، عمد المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق شامل وواسع حول «المنطقة الآمنة» المزعومة وما شهدت من أحداث خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٢م.

إذ وثّق (/١٤٦/ شخص قضوا بأعمال عنف، /٢٧٢/ شخص من مدنيين وغير مدنيين بجراح متفاوتة، /١٠٠/ اقتتال وتفجير، أكثر من /٤٠٠/ حالة اعتقال واختطاف، وما لا يقل عن /٥٣٠/ انتهاك آخر).

وذكر المرصد أن «المنطقة الآمنة» تشهد أوضاع معيشية وإنسانية سيئة، وقال: «إجمالاً ستظل هذه الصورة القاتمة تزداد وتتمدد مع استشراء الفساد والاستبداد اللذين تمارسها الفصائل الموالية لأنقرة دون وازع أو رادع يقف أمامهم للحيلولة دون ارتكابهم لمزيد من الجرائم الإنسانية في حق المواطنين السوريين في مناطق سيطرتها».

وجدد المرصد مطالبته لحماية المدنيين ضمن تلك المناطق في ظل الفوضى والفلتان الأمني المستشري هناك والمتمثل بعمليات سرقة وقتل ونهب وسلب واعتقال واختطاف.

لقاءات في كوباني حول المستجدات والتهديدات التركية

في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وأواصر المجتمع المحلي، قام وفدٌ من قيادة منظمة كوباني لحزب الوحدة (يكيتي)، بين ٤-٢٠٢٢/٦/٧م، بسلسلة من الزيارات لمكاتب أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني، من بينها «حزب سوريا المستقبل، حزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، منظمة برجاف....»، حيث تبادل الأحاديث مع مستقبليه حول القضايا العامة والأزمة السورية بشكلٍ عام والتهديدات التركية والتغيير الديمغرافي في المنطقة بوجه خاص، والتقصيرات التي تمرّ بها الإدارة الذاتية في كوباني، إذ تم التأكيد من قبل الجميع على ضرورة مواصلة الحوارات واللقاءات للوصول إلى رؤى مشتركة حول مختلف القضايا، بما يخدم بناء سوريا الجديدة لكافة أبناءها، وعلى التعاون والعمل المشترك بين كافة القوى والأحزاب والفعاليات لحل العديد من القضايا المهمة.

وبتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦م، في مكتب «الوحدة»، عُقد لقاءٌ للجنة المبادرة المجتمعية من «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، حزب يكيتي الكردستاني-سوريا، منظمة كوباني للحزب الشيوعي السوري، مستقلين»، للوقوف على مجمل التطورات والمستجدات والتهديدات التركية، حيث كانت الأفكار متقاربة حول المبادرة.

وفد من «مسد» في مكتب «الوحدة» بالرقة

بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧م، وفدٌ من مكتب علاقات الرقة لمجلس سوريا الديمقراطية (مسد) ضمّ (أمل دادا، جيان ملا محمود، عضو من مكتب الإعلام، عضو من مكتب المرأة)، زار مكتب حزب الوحدة (يكيتي) بالرقة، وكان في استقباله مسؤول منظمة «الوحدة» ومسؤول لجنة العلاقات ومكتب المرأة.

تبادل الجانبان النقاش حول آلية العمل بين «مسد» والأحزاب في المرحلة المقبلة، سياسياً وتنظيمياً، وحول الوضع السياسي في المنطقة وعلاقة الإدارة الذاتية مع الشعب.

في ختام الزيارة أكّدا على أهمية الزيارات وتبادل اللقاءات وتنفيذ ورشات عمل مشتركة التي تصب في مصلحة الشعب والوطن.

تكريم أعضاء نشيطين في منظمة كوباني

بتاريخ ١١/ ٧ / ٢٠٢٢ كرّمت دائرة كوباني لحزب الوحدة (يكيتي) بالمشاركة مع اللجنة المنطقية مجموعة من أعضائها نشيطين تقديراً لجهودهم المبذولة في النشاطات الحزبية خلال الفترة الماضية، وذلك ضمن حفلٍ خاص.

طاولة مستديرة حول «وثيقة العمل الديمقراطي» في برلين

بدعوة من لجان الديمقراطية السوريّة (أمارجي) عُقدت في العاصمة الألمانية برلين جلسات الطاولة المستديرة السابعة نحو «وثيقة العمل الديمقراطي»، يومي ١١-٢٠٢٢/٦/١٢م، بحضور شخصيات سياسية وثقافية، بعضهم عبر برنامج الزوم، من بينهم «حبيب إبراهيم، غاندي برزنجي، محمد حسو» عن حزب الوحدة (يكيتي)؛ وذلك تحت عناوين «استعراض الوضع السوري الراهن والمستجدات الإقليمية والدولية ومخاطر تنشيط العمليات العسكرية وتحديات الواقع والممكنات المتاحة»- بإدارة موفق نيربية و «أوضاع المعارضة في ضوء الأحداث الجديدة المتسارعة، الانقسامات ومسارات توحيد العمل الديمقراطي المشترك، نقاط القوة والضعف والتلاقي»- بإدارة حبيب إبراهيم و «ضرورة توضيح الأفكار الأساسية التي تجمع المعارضة وكيف نخطو خطوات عملية لتوحيد جهودها وما دور كل من منظمات وشخصيات الطاولة المستديرة في هذا المسار وماهي اقتراحاته»- بإدارة محمد حجي درويش و «وضع مدونة سلوك للعمل الديمقراطي في سوريا» – بإدارة سميحة نادر.

العنف الجنسي في حالات النزاع... المساءلة والوقاية في أوقات الأزمات

عقد مجلس الأمن الدولي، الأربعاء ١٣ نيسان ٢٠٢٢م مناقشته السنوية المفتوحة حول العنف الجنسي في حالات النزاع. وركزت المناقشة هذا العام على موضوع: «المساءلة كآلية للوقاية: إنهاء دورات العنف الجنسي في حالات الصراع.»

وقدّمت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع **براميلا باتن** تقرير الأمين العام بشأن العنف في حالات النزاع، وحوى التقرير تفاصيل من إثيوبيا، أفريقيا الوسطى، ميانمار، الصومال، كمبوديا، أفغانستان، سوريا، العراق، واليمن.

وقالت: «خلال العام الماضي، استمر ارتكاب العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب والقمع السياسي»، وإن الوقاية من العنف هي أفضل شكل من أشكال الحماية، بما في ذلك منع الصراع نفسه.

وأضافت: «بينما يؤدي الإفلات من العقاب إلى تطبيع العنف، فإن العدالة تعزز المعايير العالمية. حان الوقت للانتقال من تسليط الضوء إلى تحقيق المساءلة، ولضمان ترجمة وثائق اليوم إلى محاكمات الغد».

توصيات

وأوصى التقرير باتخاذ إجراءات هادفة لتعزيز الوقاية الهيكلية، من خلال:

- المشاركات السياسية والدبلوماسية بغرض التصدي للعنف الجنسي في اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام.
- استخدام مؤشرات الإنذار المبكر للعنف الجنسي لتوجيه المراقبة وتحليل التهديدات والاستجابة المبكرة.
- الحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- إصلاح قطاع العدالة والأمن المراعي للمنظور الجنساني، بما في ذلك التدقيق والتدريب وقواعد السلوك وسياسات عدم التسامح المطلق والمقاضاة الفعالة.
- تضخيم أصوات الناجين والمجتمعات المتضررة، ودعم المدافعين عن حقوق المرأة الإنسانية، وحماية الضحايا والشهود.

داعش والإيزيديين

كما شاركت الناشطة الإيزيدية والحاصلة على جائزة نوبل للسلام وسفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة **ناديا مراد** في المناقشات، وقالت في مقدمة كلمتها:

«لقد اجتمعنا في لحظة من عدم الاستقرار العالمي. لحظة تأثرتْ بالجائحة والحرب وأزمة المناخ. في مثل هكذا الأوقات، تميل القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات مثل قضايا العنف الجنسي المُرتبط بالنزاع إلى الإهمال، كما لو كانت إلى حدٍ ما ثانوية بالنسبة للقضايا «الحقيقية». لكن الحقيقة هي أن هذه هي اللحظات التي يجب أن تكون فيها حماية النساء والفتيات ودعمهن والاستثمار فيهُن من الأولويات الضرورية.

وأضافت: «يظهر التاريخ أنه كلما نشب نزاع مسلح في أي مكان في العالم، يتبعه اغتصاب ووحشية. نشهد هذا في أوكرانيا بينما نتحدث، مع ورود تقارير مقلقة عن العنف الجنسي.»

ونوّهت: يتمُ وصف الناجيات بالشجاعات من قبل القادة، لكن الشجاعة التي نريد حقاً أن نراها يجب أن تأتي من القادة الذين في موقع يسمح لهم باتخاذ القرارات لوقف العنف الدائر وكذلك محاسبة الجناة.

وشددت على: لا يكفي الحديث عن المُساءلة والوقاية في أوقات الأزمات. نحن بحاجة إلى التزامات طويلة الأجل لتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، لأن المساواة بين الجنسين هي مفتاح الديمقراطية.

وأشارت إلى استهداف الإيزيديين في عام ٢٠١٤م من قبل تنظيم «داعش»، الذي قام بقتل الآلاف وأسرَ أكثر من /٦٠٠٠/ امرأة وطفل منهم، بينما فرّ الآخرون سيراً على الأقدام وهم يواجهون العطش والجوع ودرجات حرارة شديدة... وقالت: «تمَّ بيع واغتصاب النساء والفتيات مثلي ومثل بنات أخوتي وأخواتي، نحن الذين نجوا نعتبرُ محظوظين. لكن الكابوس مستمر حتى الآن، حتى بعد ثماني سنوات، لأن أكثر من /٢٨٠٠/ امرأة وطفل ما زالوا يعيشون في الأسر ويتعرضون إلى الاستعباد الجنسي على يدِ داعش».

وكأداة لمنعِ مثل هذا العنف، قالت: هناك ثلاثة جوانب للمساءلة أودُ أن أشير إليها على وجه الخصوص وهي: **العدالة، ودعم الناجيات، والالتزام بالمساواة بين الجنسين على المدى الطويل.**

وطالبتُ مراد مجلس الأمن باتخاذ خطوات لتحقيق العدالة- كما جاءت ملخصة في صفحتها:

- إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مُختصة بموجب معاهدة لملاحقة جرائم داعش.
- اتباع حذو ألمانيا، واستخدم مبدأ المُساءلة القضائية العالمية لمحاكمة داعش على جرائم الابادة الجماعية والاستعباد الجنسي.
- دعم ومعالجة الضرر الحاصل للناجيات من العنف ا لجنسي .
- المطالبة بتحرير النساء والأطفال الايزيديين...
- ارسال مبعوث أممي خاص للتدخل في الخلافات السياسية بين بغداد وأربيل لإنهاء معاناة الإيزيديين في العراق.

واختتمت مراد حديثها بالقول: **الناجون لا يريدون الشفقة، نحن نريد العدالة.**

جهود المساءلة في سوريا مهمة

كما استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من **ماريانا كركوتلي**، وهي (مستشارة قانونية وإحدى مؤسسات «حقوقيات»)، حيث تناولت ثلاثة موضوعات في كلمتها وهي: استخدام العنف الجنسي ضد النساء، التمييز المتجذر بين الجنسين في سوريا، والخطوات اللاحقة التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لضمان المحاسبة.

وقالت إن جهود المساءلة تعتبر مهمة جداً للسوريات وللسوريين المتلهفات والمتلهفين لتحقيق العدالة بعد أكثر من عقد من الحرب. «ولكنها مستحيلة التحقق في سوريا... فعلى الرغم من أن دولاً أوروبية عديدة اليوم ترفع قضايا ضد متهمين بارتكاب جرائم في سوريا بموجب الولاية القضائية العالمية، لكننا أيضاً نكتشف محدودية هذه الجهود بما فيها ضرورة مراعاة الواقع في سوريا كالخوف من الانتقام بسبب إبلاغ السلطات المحلية والصدمات النفسية والوصم الذي تعاني منه الناجيات من العنف الجنسي، وكلاهما يؤثر على قدرة الضحايا ورغبتهن في الإبلاغ عن هذه الجرائم». وطالبت بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

المصدر: أخبار الأمم المتحدة.

التعذيب في السجون السورية ليس مزحة... قانون جديد لتجريم التعذيب

أصدرت الحكومة السورية القانون رقم /١٦/ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٩ لتجريم التعذيب، والذي جاء في مادته الأولى: «يقصد بالتعذيب في معرض تطبيق أحكام هذا القانون كل عمل أو امتناع عن عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق بشخص ما قصداً للحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو تخويفه أو إكراهه على القيام بعمل ما أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب بشخص لأي سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو عندما يحرض عليه أو يوافق عليه صراحة أو ضمناً موظف أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية كما يشمل الأفعال التي تقع من قبل شخص أو جماعة تحقيقاً لمآرب شخصية أو مادية أو سياسية أو بقصد الثأر أو الانتقام».

ويُعاقب القانون من ارتكب التعذيب قصداً أو شارك فيه أو حرض عليه بالسجن المؤقت ثلاث سنوات على الأقل، لتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا وقع التعذيب على طفل أو شخص ذي إعاقة أو نجم عنه عاهة دائمة، وحتى الإعدام إذا نجم عن التعذيب موت إنسان أم تم الاعتداء عليه بالاغتصاب أو الفحشاء أثناء التعذيب أو لغايته.

كما يحظر القانون على أي جهة أو سلطة إصدار أوامر بالتعذيب، ولا يعتد بأي اعتراف أو معلومات يثبت أنه تم الحصول عليها نتيجة التعذيب إلا كدليل على من مارس التعذيب.

وتعقيباً على صدور هذا القانون، قالت **هيومن رايتس ووتش:** «هذه ليست كذبة أبريل/ نيسان. أصدرت سوريا، حيث التعذيب روتيني ومتفشٍ، قانوناً يجرّم هذه الممارسة... من الصعب أخذ أمر كهذا على محمل الجد، نظراً إلى تفشي التعذيب على يد سلطات الدولة السورية. احتجزت سوريا تعسفاً وعذبت عشرات الآلاف بما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية... ورغم الإدانة الواسعة، لم تفعل الحكومة السورية شيئاً يُذكر لوقف أجهزتها عن استخدام التعذيب.». وأضافت: «رغم صعوبة التكهن بنوايا حكومة طبيعتها التعسف، فقد يكون إقرار القانون رداً على الجهود المستمرة لمقاضاة المسؤولين السوريين على استخدام التعذيب في النزاع، بما فيها محاولة بعض الدول محاسبة الحكومة السورية عن التعذيب بموجب «اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب».».

وطالبت المنظمة الحكومة السورية أن تفعل أكثر بكثير من مجرد إصدار قانون لإظهار قيامها بالإصلاح. وقالت: «ينبغي لها البدء بمحاسبة المسؤولين عن التعذيب على مدار العقد الماضي؛ والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفاً في مراكز الاعتقال الرسمية وغير الرسمية؛ والمساهمة الجادة في جهد دولي ومستقل لتحديد وكشف مصير آلاف المخفيين».

منظمة كوباني تنعي رفيقها أوصمان مسي

بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٤م، نعت منظمة كوباني لحزب الوحدة (يكيتي) رفيقها أوصمان مسي (أوج كاخت)- مواليد ١٩٦٧م، الذي توفي في مدينة أضنة التركية بنوبة قلبية.

وقد شُيّع جثمانه في اليوم التالي بقرية «دندك»- مسقط رأسه ووري الثرى في مقبرتها، بحضور العشرات من أقرباء وأصدقاء ورفاق وأهالي الراحل، حيث ألقى مسلم شيخ حسن عضو اللجنة السياسية للحزب كلمةً أشاد فيها بمناقب الفقيد وتضحياته، ومقدماً التعازي لمحبي الراحل.

يُذكر أن الراحل قد انتسب إلى صفوف الحزب منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وكان مثالاً للالتزام وطيب العلاقات مع رفاقه ومعارفه.

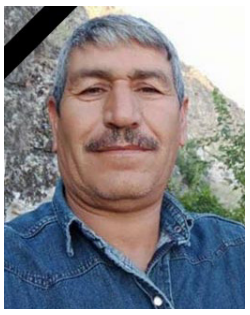

لمحبي وذوي الراحل أحرّ التعازي، ولروحه السلام والسكينة.

حفل تأبين للراحل أكثم نعيسة

أقامت لجان الديمقراطية السورية (أمارجي)، يوم السبت ٢٠٢٢/٦/١١م، في العاصمة الألمانيّة برلين، حفل تأبين المناضل الراحل أكثم نعيسة، حضره شخصيات سياسية معارضة وأصدقاء للراحل وممثلي أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني، بعضهم عبر برنامج الزوم، حيث وردت إلى الحفل برقيات عزاء عديدة.

وكان بين الحضور «حبيب إبراهيم، محمد حسو، غاندي برزنجي» من حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا.

ألقيت في الحفل عدة كلمات، منها كلمة شقيق الراحل الدكتور غياث نعيسة، وابنته ماتيلدا نعيسة، وعدد من أصدقائه في المعتقل ورفاق دربه، كما ألقى حبيب إبراهيم كلمةً باسم حزب «الوحدة»، ركّز فيها على مناقب الفقيد ودوره المميز في الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، مستذكراً وقوفه إلى جانب قضية الشعب الكردي في سوريا.

يُذكر أنّ الفقيد قد توفي بمدينة باريس، في ٥ شباط ٢٠٢٢م عن عمرٍ ناهز /٧٠/ عاماً بعد معاناةٍ مع المرض؛ إذ كان محامياً وعضواً في الحركة الفيدرالية الدولية ومعهد الدراسات السياسية، وعضواً في المعهد الدولي لدراسات الشرق الأوسط والبلقان، وعضواً في المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ومديراً لمركز الشام للدراسات الديمقراطية

وحقوق الإنسان في سوريا، ومنسقاً سياسياً وقانونياً لأمارجي- لجان الديمقراطية السورية، علاوةً على أنه من مؤسسي لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا عام ١٩٨٩م.

نهاية الدور المركزي لأوربا

د. آزاد احمد علي

مجموعة من العوامل والمؤثرات على الساحة الدولية وكذلك جملة من التراكمات الداخلية تفاعلت لإزاحة أوربا نسبياً عن موقعها الجيوتاريخي، وبالتالي عن صدارة المشهد العالمي. لدرجة أن بات الدور الأوربي موضوع تقييم وشك، خاصة في القدرة على أداء وظيفته الريادية المركزية، كما كان طوال القرون والعهود الماضية. حدثت هذه الإزاحة في سياق إعادة تموضع وتمركز القوة والسلطة والرأسمال، فضلاً عن تقنية انتاج السلاح على أطراف الساحة الدولية. فأوربا كانت ومنذ القرن السادس عشر مركزاً للفكر والعلم، للطباعة والأهم للصناعة.

عملية التقييم هذه تنبثق بصيغة ما عن الحدث الأوربي الراهن الأبرز، أي الغزو الروسي لأوكرانيا، وبالتالي سعي روسيا لتحطيم جدار السلم الاعتباري بينها وبين دول الغرب الرأسمالي. فالحرب الروسية الأوكرانية أفصحت بيسر عن أنها حرب بين ما تبقى من النظام الشرقي المتبلور خارج سياقات المنظومة الليبرالية الأوربية بقيادة روسيا والنظام الأوروأمريكي المركزي الذي وصل إلى ذروة قوته المعنوية والعسكرية إبّان انهيار النظام السوفيتي (المعسكر الاشتراكي) مطلع تسعينيات القرن العشرين. فالارتداد الروسي العسكري هو أيضاً صيغة من صيغ الرفض لحالة الركون والستاتيكية التي صبغت علاقة الشرق الناهض (الصين – روسيا) مع الغرب المهيمن المستظلّ بمظلّة حلف شمال الأطلسي (ناتو) أو بالتحالف المدني - السياسي بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن مقاربة توصيف الحالة المتولّدة في الأشهر الأخيرة بخلاصات ومقدمات نظرية بسيطة، تكمن في حقيقة أن كل المعطيات والمؤشرات على الساحة الدولية قد تغيرت تماماً في الثلاثين السنة الأخيرة التي تلت تفكك النظام الشيوعي في روسيا وانفكاك عرى دول أوربا الشرقية من حولها. ولم يكن التغيير نصيب هذه المنظومة التي توزعت على الليبرالية وأنظمة حكم برلمانية شبه ديمقراطية، بل أوربا نفسها قد تغيرت اقتصادياً وتكنولوجياً وفكرياً، فقد تصاعدت تيارات الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر، وانشغلت مجتمعات أوربا بتفاصيل ترفيهية عالية النخبوية. بالتوازي مع ذلك ازداد الشرق تنظيماً وسكاناً وسلاحاً وتماسكاً داخلياً، خاصةً الصين الصخرة الكبيرة الساندة للنهوض الروسي الجديد.

من هذه المقدمات والاختلالات يستنتج ولادة اضطرابات، لقد انسحبت بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وأهانت إدارة ترامب الأوربيين في جزئية حمايتهم من القوة الروسية، كما ظلّت ألمانيا منشغلة باقتصادها... هذه العوامل والكثير غيرها تفتح أبواب التغيير والصدام، في الوقت الذي كنا نعتقد بأن أوربا قد طوت صفحة الحروب والصراعات إلى الأبد، ربما توهّم الكثير منّا بهذا الافتراض، لكن القارّة والمجتمع الذي فجّر حروب عديدة كان آخرها الحربين العالميتين بضحاياها الذين تجاوزوا أربعين مليون قتيل ومعوق، ورثتها مجتمعات أوربا اليوم. للأوربيين أيضاً دولهم العميقة، منظوماتهم الأمنية والعسكرية، مصالحهم الاقتصادية، تناقضاتهم الداخلية والخارجية، وبالتالي استعدادهم وقابليتهم على خوض الحرب.

الشرارة الأوكرانية، شكّلت صدمة لتستفيق أوربا على واقعها الجديد، قارّة قد تراجعت ديمغرافياً وعسكرياً وباتت تستند على دعم دولةٍ عسكرية كبرى كأمريكا، ودولةٍ أخرى هي من تراث الماضي الإسلامي الاستبدادي المناهض تاريخياً لأوربا، أي تركيا. وهنا أيضا يكمن جانب من المأزق الأوربي.

أوربا الحائرة:

اكتشفت أوربا ربما ليس فجأةً وإنما بصيغةٍ صادمةٍ أنّ مركزيتها ودورها التاريخي الريادي على المحك، وربما بات من الماضي المجيد. لذلك ستعمل للمحافظة على أمنها وسلم مجتمعاتها الداخلي في المقام الأول، فالمعارك تدور بالقرب من شوارع أوربا الوسطى وحتى الغربية، وأوكرانيا ليست مجرّد حدث عابر، ولا خطأ في حسابات دولة، أو مجرد نزوة لرئيس يفكر بأمجاد القيصرية. الحرب الأوكرانية كانت تعبير عن نهاية منظومة توزان وتفاهم سياسي على الصعيد الدولي، بداية لتفعيل مرحلة جديدة، سواءً من الصراعات أو التفاهمات، وصولاً إلى ضرورة صياغة نظام عالمي سياسي وقانوني جديد.

تحرّكت قيادات أوربية لتطويق الحرب الأوكرانية ولمواجهة تمدد روسيا، وللتأكيد للحليف الأمريكي وحتى البريطاني بأنه لدى أوربا من القوة والوحدة والإرادة ما يؤهلها أن تبقى صاحبة المبادرة والدور المركزي. لذلك عقد اجتماع مهم في كييف عاصمة أوكرانيا، بين كل من المستشار الألماني أولف شولتس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراجي، وكذلك الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس يوم ١٦ حزيران الماضي. دلالة الاجتماع كانت واضحة ومتعددة الجوانب: قد أشارت شكلاً إلى أجواء الحرب، حيث لا استقبال ولا مراسم ولا سجاد أحمر في المطارات. كم شكّلت خطوة سياسية أولى منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في أواخر شباط ٢٠٢٢، خطوةً أوربية جماعية متأخرة نسبياً، إلاّ أنّها خطوة جادة للتضامن السياسي الميداني مع أوكرانيا، ومحاولة انقاذها ولو جزئياً من بين أذرع النمر الروسي بوتين. وهذا ما تبين من مؤتمرهم الصحفي إذ لم يبدو أي من الرؤساء متفائلاً أو حتى متوعداً حازماً في التعامل مع الانعطافة الكبرى التي تتجه نحوها أوربا. لدرجة أن عبر عن ذلك المناخ المتشائم الرئيس الأوكراني ملخصاً المشهد: ليس هنالك زعيم أوربي قادر أن يوقف بوتين عند حده. وفي اليوم التالي لم تضيف زيارة رئيس وزراء بريطانيا جونسون أي جديد، سوى تشجيع المقاومة الأوكرانية ضد روسيا. وحتى اجتماع الناتو الأخير في مدريد لم يكن ذات وزن عملي إلاّ من زاوية تحديد العدو بدقة.

يمكن تلخيص وتكثيف الرأي بأنّ الحرب التي تجري على أرض أوربا وتتعرض أحد أكبر دولها مساحةً للقضم والضم وإعادة التشكيل على يد قوة عسكرية ودولة آسيوية وشبه أوربية هي روسيا ستؤثر على كل أوربا، وعندما تؤثر أي ظاهرة سياسية أو عسكرية أو حتى فكرية على أوربا فبالضرورة سيتأثر العلم كله بها، وسيترجم عملياً كتغيير عميق في البنى والنظم السياسية على الصعيد الدولي.

لذلك نفترض أنّ دور أوربا المركزي منذ معاهدة

14 ←

نهاية الدور المركزي ... تتمة

ويستفاليا سنة ١٦٤٨م وحتى الحرب العالمية الأولى قد بدأ في الانتهاء، بمعنى قدرتها على التجديد والريادة منذ القرون الوسطى، والتأسيس للدول القومية والتأثير على العالم وصياغته مطلع القرن العشرين.

أوربا ليست موحّدة تماماً في الموقف من كيفية مواجهة روسيا، لكن أغلب نخبها وقادتها أدركوا اليوم بصيغ متفاوتة أنهم أمام جار قوي وجديد، جديد بمسعاه الانقلابي، إذ لم تعد روسيا حجراً ثقيلاً وبارداً في توازن القوى العالمية، وإنما صخرة ملتهبة تتدرج وقد تحرق وتهدم الكثير من بنيان النظام الأوربي فالعالمي.

تبدو أوربا وكأنها لم تقرأ المشهد المعقّد بدقة، لذلك تبدو حائرة وخائفة، فهي على مفترق طرق صعبة. لقد تركتها بريطانيا وأدارت ظهرها، حتى أغلقت الحدود في وجه المواطن الأوربي إلاّ بالفيزا... وأمريكا طبخت (الطبخة - اللعبة)، وقد يَسرُّها أن يظل الصراع أوربياً - روسياً لحين استثماره لصالح خططها المستقبلية.

أوربا والعالم أمام عهد جديد، وقد بدأت مرحلة خطرة بالنسبة للمجتمعات الأوربية التي ركنت للسلم والسكينة وحياة الرخاء لعهود طويلة. الساسة الأوربيون محتارون اليوم، فثمة صعوبة في اختيار اتجاه ومسار الحركة؟ لأن كل الخيارات صعبة، العسكرة، أو الاستسلام للإرادة الأمريكية والانضواء التام تحت راية الحلف الأطلسي الذي وصفه ماكرون منذ عدة سنوات بأنها (ميتة سريرياً). الخيار الأصعب السماح لروسيا البوتينية بدعم صامت من الصين التمدد غرباً والتوغل داخل أوربا عن طريق تحقيق النصر عسكرياً.

مهما تكن الخيارات الأوربية فقد انتفضت روسيا في وجه النظام العالمي المهيمن واختارت التوقيت والمكان المناسبين. قالها بوتين بوضوح شديد قبل أيام: «إن زمن الهيمنة ونظام الأحادي القطب قد انتهى». إن ضريبة مواجهة الآلة الحربية الروسية باهظة بالنسبة لأوربا منفردة. واحتمالات الحرب والعسكرة واردة، باقي القرارات والخيارات كلها صعبة، فالمواقف التاريخية صعبة الصياغة، خاصةً في ظل غياب أحزاب جماهيرية وقادة سياسيين كبار.

إن كانت أوربا مصدومة وحائرة فهذه مشكلة، لكنّ المشكلة الأكبر أنّ الرئيس الشاب زيلينسكي الذي مارس الكوميديا والدراما، يتحرك بأدوات غير سياسية، وغير معرفية، وكأنه لم يفهم ولم يستوعب (الجيوبوليتيك التاريخي)، ويفترض أنّ جوهر الصراع ثنائي وعسكري ومن الممكن ردع أو هزيمة روسيا التي أعدّت نفسها ربع قرن لهذا المنعطف والانقلاب التاريخي الكبير. فسواءً كان بوتين مريضاً بالسرطان وعمره الجسدي قصير، أو مختلاً نفسياً ويتقمص شخصية بطرس الأكبر، فقد نفخ في روح القومية الروسية وزعزع النظام العالمي الرتيب تحت قيادة أوربية – أمريكية، وقد لا يكتفي بهذا القدر.

مع افتراض انتهاء أو تراجع دور أوربا المركزي المشكلة تكمن في أنّ مركز العالم المستقبلي لم يعد واضحاً في ظل التخبط الأمريكي، والصمت الصيني المريب.

تظل أزمة أوربا هي أزمة آليات اتخاذ القرار، فالقرار في الدول الأوربية ليست محصورة بيد الرئيس أو زعيم هذا الحزب أو ذاك. بالتالي تفاقم الأزمة قد توحي، حتى للمفكرين والقادة المدنيين من أنصار السلام، أن التسلّح والعسكرة والعودة إلى المصالح الوطنية وحمايتها هي الخيار الذي لا بديل عنه، وعندئذ يكون الطريق إلى الحرب سالكة، وإن لن تتضح الاتجاهات تماماً. وأوربا التي تدخل الحرب ليست هي التي ستخرج منه. وعلى الأرجح بدأ زمن القارّة المريضة، وطويت صفحة القارّة العجوز.

مطالبة بفرض حظر جوي على شمال وشرقي سوريا لمنع أي اجتياح تركي جديد

أكّدت /٣٣/ أحزاب وقوى سياسية سورية، من بينها «حزب الاتحاد الديمقراطي، الهيئة الوطنية العربية، هيئة التنسيق الوطنية - حركة التغيير الديمقراطي، حزب الاتحاد السرياني، حزب سوريا المستقبل، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا»، في بيانٍ لها بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٢٢م، بأن التصريحات المنادية لالتزام تركيا باتفاقيتي وقف إطلاق النار اللتين وقعتا في تشرين الأول ٢٠١٩ وعدم التهديد والقيام بأي عملية أو اجتياح عسكري جديد لشمال وشرق سوريا، لم تلق آذان صاغية، بل تستمر تركيا في أعمالها العدائية تجاه شعوب المنطقة من خلال عمليات الاغتيال السياسي بالطائرات المسيرة والقصف العسكري المتواصل... واستمرت في تنفيذ مشروعها التوسعي الإقليمي واحتلت مدن عفرين وتل أبيض وسري كانيه، وارتكبت أبشع جرائم الحرب ضد المدنيين الأبرياء، وقامت بعمليات التطهير العرقي والتهجير القسري والتغيير الديمغرافي بحق سكانها الأصليين.

وأوضحت أن «تركيا تتصرف كدولة مارقة في الشرق الاوسط وتمارس سياسات إرهاب الدولة بحق شعوب المنطقة، ولم تحارب داعش مطلقاً على حدودها على مدى سنوات، بل على العكس سهلت وساعدت في دخول الإرهابيين إلى سوريا، وهي تأوي العديد من قادة داعش والنصرة الإرهابيين في المناطق التي احتلتها»، وأنّ «أي عمل عسكري جديد سوف ينسف جميع انجازات التحالف الدولي وشركائهم قوات سوريا الديمقراطية وتقويضاً لجهودهم في محاربة تنظيم داعش الارهابي، وإشاعة الفوضى، وحصول موجات لجوء إلى أوربا والدول الإقليمية، وتخلق البيئة المناسبة لأخطر إرهابيي العالم المتواجدين في السجون والمخيمات للسيطرة على المنطقة من جديد».

وطالبت التحالف الدولي لمحاربة داعش وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وكذلك الاتحاد الروسي، إلى «اتخاذ إجراءات صارمة بحق تركيا وفرض حظر جوي على شمال وشرق سوريا لمنع حدوث أي اجتياح جديد يتسبب في تضرر حياة الملايين من المدنيين».

أوّل معرض للكتاب بمدينةً الرقة

أقامت هيئة الثقافة في «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا»، يوم السبت ١٨ حزيران ٢٠٢٢م، أوّل معرضٍ للكتاب بمدينة الرقة، في صالة البستان، تحت شعار «في القراءة حياة»، بالتنسيق مع لجنة الثقافة والآثار في إدارة للرقة.

تضمن المعرض حوالي عشرين ألف كتاباً وما يقارب /٥/ آلاف عنوان، بمشاركة /٢٩/ دار للنشر؛ استمر المعرض ثلاثة أيام، وتخلله نشاطات وفعاليات ثقافية وأدبية وتوقيع كُتُب.

إن بقيّنا على ذا المِنوال... المآل للأسوأ لا مُحال!

شوكت شيخو*

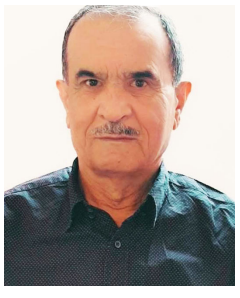

رغم الحظر الجائر! ألوف مؤلفة من الكُرد؛ باتوا يتّقنون لغتهم قراءةً وكتابةً؛ أصول الصرف والنحو والقواعد، فاضت القرائح المكبوتة بالروائع، فامتلأت المكتبات بمختلف الكتب، بالقصائد والأبحاث وبالخواطر.

أعدادٌ ليست بالقليلة من الجيل الكردي الناشئ تفوّقوا بميادين العلوم من الطب للحقوق؛ نال البعض بالغرب الأوربي شهادات عليا بهندسة الطائرات، بالقطارات والبواخر... ورغم أنّ الوقائع على الأرض أصدق أنباءً من الكتب، جمعنا أكداساً من الوثائق، مَلّلنا إلقاء الأشعار مِن على المنابر، الخِطابات النارية بالمحافل، هُتافات المتظاهرين بالساحات وقد جرحت الصدور والحناجر؛ كَرِهنا هديرَ الطائرات، أزيز الرصاص، دويّ المدافع، القَتلَ العَمد ولونَ الدم، رؤيةَ الجثثِ المتفسخة على نواصي الشوارع.

اختار البعض حمل السّلاح، كمُدافع لا مُحارب، أفضى لتشكيلٍ عسكري باسم وحدات حماية الشعب والمرأة (Y.P.G-Y.P.J) للدفاع عن الأرض والعرض، لا حباً بسفك الدماء ولا القتالَ من أجل القتال أو المالِ؛ التموضع خارج مناطقنا الإدارية لم يكن بالحُسبان أو خَطَرَ يوماً على البالِ، أما تمركز بعض تلك القوات قَبل التهجير القسري للعفرينيين إلى مناطق الشهباء، فكان لإبعاد الميليشيات المرتزقة الإسلاموية الموالية لحكومة حزب العدالة والتنمية – تركيا، ولفك الحصار عن عفرين وفتح الطريق إلى حلب لإمدادها بالخُبز والخُضار وغيره.

أما سيطرة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» على الرقة ومن ثم على الباغوز شرقاً قرب الحدود السورية العراقية، كانت رَدَةَ فِعلٍ ونتيجة لهجوم تنظيم داعش على كوباني/عين العرب، ولدحرّ ذاك التنظيم الإرهابي وتخليص البلد والبشرية من كابوسه؛ أما ما يُثار من مقاربات بين ما يحدث في المناطق الكردية المحتلة من قبل الجيش التركي ومرتزقته؛ وبين مناطق سيطرة «قسد»، إنما لِذرّ الرماد بالعيون ولقلب الحقائق!

أما أحزابنا الكردية! حَدّث وما من حَرج (زِدّ وبارك)، الكأسُ لِمَن يُحصي أسمائَها؛ دون أن يُخطِئ؛ لم يَبخَل معها شعُبنا الكردي يوماً، قدّم الرخيص والنفيس، شهداء ومعاقين، أيتام وثكالى وأرامل؛ عقود ونحن نناضل لتأمين حقوقنا القومية المشروعة في إطار وحدة البلاد، لكن! كلّ ما تقدم لم يُسعفنا، إنما! خَسِرنا عفرين، سري كانيه/رأس العين وكري سبي/تل أبيض؛ أما كوباني/عين العرب فمحاصرة من عدة جهات، فيما قامشلي والحسكة تُدار من قِبَلِ الإدارة الذاتية الديمقراطية مع وجود مربعاتٍ للنظام وبعض مؤسسات الدولة، مناوشاتهما بين الحين والحين ماثلة للعيان؛ أما ما يجري في عفرين المُحتلة مِن جرائم وانتهاكات لا تخطر على بال وتوشم جباه مرتكبيها ورعاتها ومبرريها بوصّمة عارٍ.

لو كانت الظروف الدولية والوضع الداخلي في تركيا تسمح للأخيرة بقضم المزيد من الأراضي السورية؛ لَما توقفت إلاّ على أبواب حلب ومهاباد، فلا تُخفي نيّتها في ذلك، ولا تتوقف عن التهديد ليل نهار لمحاربة أيّ كيانٍ كردي مُحتمَل، إن كان على أسوار الصين أو بالغرب الأمريكي أو بالقطب المتجمد الشمالي أو بالربع الخالي!

أمّا نحن!؟ فقد أنهكتنا الحروب، القتل والتغييب، من نزوح إلى نزوح، من رحيل لترحال عبر المعابر، وما أدراك ما المعابر، وما تفرض من أتاوى وضرائب، وما تَحفُّها من مخاطر؛ حالةٌ من التيهِ والضَياع، بين الحُلم بوطن آمن يلمُّ شتاتنا وشَتاتٍ يُثقِل كواهلنا، مزيداً من البؤس والاذلال، للخضوع مكرهين! سَيّان للأمر الواقع أو لواقع الحال.

لم يَعرف الكُرد الجُبنَ يوماً ولا التخاذل، فقدّموا من الشهداء والمُعاقين، ومازال لديهم الاستعداد لدفع المزيد من التضحيات وقرابين التحرّر من الظلم والاضطهاد، رغم نفورهم من نزف الدّم والدمار؛ فما قدّموا من تضحيات على عَتبة تحررهم لا تُقدّر بأثمان.

الكرد ليسوا أغبياء ولا سُذجاً، كما يحاول البعض تسويقه عبثاً، فقد استخلصوا من تجاربهم المرّيرة الكثير من الدروس والعِبَر عن أساليب النضال وسُبُلِ التحرر؛ استوعبوا صيرورة التاريخ، لعبةَ السياسة، دورَ المصالحِ؛ فإذا كانت الظروف الجيو سياسة ومصالح شركات الاحتكار الدولية ومخططات الأنظمة الغاصبة لكردستان أبرز العقبات الرئيسية أمام نيلهم لحقوقهم القومية المشروعة، للمسألةِ جانبٌ ثانٍ.

رغم أهمية التطور الحاصل بالشارع الكردي ودور الثقافة؛ فمن العار تلاقي الاستخبارات السورية مع أجهزة السافاك الإيراني، وأصحاب «الخوّذ البيضاء» مع منظمة بسمة الكويتية وفلسطينيين من «الثمانية والأربعين» والميت التركي،

لمحاربة الكُرد ووجودهم ودورهم ولتغيير التركيبة الديموغرافية لمناطقهم التاريخية؛ فيما تعاني حركتنا الوطنية الكردية حالة التشرذم والتجاذبات، فهي عاجزة حتى عن توحيد خِطابها السياسي، رغم الكثير من القواسم المشتركة؛ شَتّان ما بين التكاتف والتنافر، بين المصالح الحزبوية الضيّقة واستحقاقات النضال دفاعاً عن قضايا عادلة؛ الأولوية هي إصلاح البيت الكردي، في الوقت الذي الشارع الكردي فيه بغالبيته غير راضٍ عن ذا الحال.

لا بديل عن التلاقي بين أطراف الحركة، عن توحيد الجهود، تشكيل هيئة مشتركة لطرق أبواب مراكز صنع القرار الدولي، وأخرى لرفع الدعاوى ضد مرتكبي الانتهاكات والجرائم بحق الكُرد، في باريس ولاهاي وغيرهما، وتغيير وسائل النضال للأجدى، بديناميكية وزخم، ووضع خطط لأنشطة وتظاهرات سلمية تجدد أوجه النضال والدفاع عن قضايانا العادلة؛ انطلاقاً من ساحات دمشق وأنقرة وطهران؛ وما لم يكن الكُرد رهن إشارة اجماع قياداته، ليكن لأهل الشأن حديثٌ ثانٍ!

بالمُختصر! خطوةٌ عملية خيرٌ من ألف خِطابٍ وشِعار، قصيدةٍ ومقال؛ سيكون للتاريخ كلمته، بكلّ الأحوال إما ستُنصَب للمناضلين تماثيلاً بالساحات أو تُلاحِقُنا المَهانةُ أجيالاً بعد أجيال؛ أما كتم فاه خمسين مليون كردي على ذا الحال... جِدّ صَعبٌ ومُحال.

التدخّل التركيّ في شمال شرقي سوريا (روج آفا)

خورشيد برافي

ما إن بدأت المظاهرات السّلمية في سوريا تنادي بالحرية في آذار عام ٢٠١١م تسارعت الدول للتدخّل في الشأن السوري بحججٍ وأساليب مختلفة، حتّى غدا هذا الشأن كأنّه لا يخصُّ السوريين ولا يتعلّق بمصلحتهم، وذلك بسبب سعي الدول المتدخلة إلى التحدّث باسم الشعب السوري في المحافل الدولية دون إشراك السوريين في الغالب؛ وقد انقسمت الدول المتدخّلة وأصبحت أطرافاً متنازعة بشكلٍ سرّي أحياناً وبشكلٍ علنيّ أحياناً أخرى، وبذلك الانقسام أصبح قسم من هذه الأطراف يدعم النظام القائم بحجّة دعم الدولة السورية وإنقاذها من السقوط، وقسم آخر يدعم المظاهرات ويحاول احتضانها مع المناداة بـ»ضرورة التغيير والديموقراطية وتأمين الحريات»، بيد أنّ هناك قسماً آخراً من الدول لم يكن موقفه واضحاً تماماً، فمرّة كان مع النظام القائم بحجّة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وعدم المساس بأي جزء من الدولة السورية ومرّةً أخرى كان هذا القسم يؤكد على دعمه للشعب السوري وحراكه السلميّ ويدّعي المطالبة بضرورة تأمين حقّه في تقرير مصيره بنفسه وانتخاب ممثليه وفق انتخابات حرّة ونزيهة.

غير أنّ الأمور لم تدم طويلاً على وتيرةٍ واحدة إذْ سرعان ما بدأت المستجدّات تظهر بشكل مستمرّ وبتسارع زمنيّ غريب إلى حدّ لم يكن بالإمكان التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور وماذا سينتج عن المقدّمات الموجودة والمعطيات الظاهرة، فكانت البدايات مع محاولة الكثير من هذه الدول على اختلاف مواقفها دفع المظاهرات باتّجاه التسلّح، وهذا ما حصل فعلاً بعد أشهر قليلة من الحركة الاحتجاجية السلّمية، إذ بدأ عدد الضحايا يزداد تدريجياً إثر استخدام السلاح من قبل الأطراف المتصارعة على أرض الواقع وكثُرت موجات النزوح الجماعيّ بسبب القصف والدمار، كما ازداد حجمُ التدخّل الخارجيّ مع اختلاف شكله ووسائله وتنوع الحجج والذرائع التي بات يطلقها كل طرف بغية تبرير تدخله وتوسيع سيطرته لإضافة مناطق نفوذ إلى رصيده، حتى غدا هذا الوضع واضحاً وظاهراً لكل متتبع للوضع السوري.

ويمكن التأكيد على أنّ أخطر أشكال هذا التدخّل في الشأن السوريّ هو تدخل الدولة التركية لما يحمل من تبعات وانعكاسات كارثية على الشعب السوري بمختلف أطيافه، وتأتي خطورة هذا التدخّل من عوامل كثيرة أهمّها:

أولاً – وجود دوافع استعمارية لدى الدولة التركية تتمثل بأطماع عثمانية قديمة ترى تركيا من خلالها أنّ لها الحق في المناطق الشمالية لسوريا والعراق وفق الميثاق الملي لعام ١٩٢٠م والذي صار بمثابة وثيقة بيد الدولة التركية يتخذها أردوغان وحزبه اليوم لشرعنة سياساته العدوانية في الشمالين السوري والعراقي.

ثانياً- طول الحدود السورية التركية مقارنة مع الحدود الأخرى لسوريا مع الدول المجاورة، فقد تبّين أنّ تفكير الدولة التركية انصبّ تماماً على الجهة الشمالية لسوريا من خلال النظر إلى الشمال السوري برمّته على أنّه أصبح لقمة سائغة يسهل الاستيلاء عليها والتهامها بسهولة.

ثالثاً- لجوء المعارضة التي حملت على عاتقها تبنّي المظاهرات السلمية في البداية ثُم تبنّي التسليح فيما بعد إلى تركيا منذ الوهلة الأولى والتعويل عليها، وانحيازها إلى الموقف التركي بشكلٍ مباشر حتى صارت تمشي كما تريد حكومة أنقرة، إلى حدٍّ وصل بها الأمر إلى تسليم زمام أمرها إليها بشكلٍ كلّي حتى بدأت تتبنّى شعاراتها ومواقفها وتسمّي فصائلها العسكرية بأسماء رموز عثمانية من سلاطين وقوّاد ومشاهير تُرك، وراحت ترفع العلم التركي في كل مكان كمواطنين ترك، لا بل صارت تبكي على الأمن القومي التركي المزعوم أكثر مما يبكي عليه المسؤولون الأتراك أنفسهم.

رابعاً- من عوامل خطورة التدخل التركي في شمالي سوريا وخاصة شمال شرقي سوريا (روجا آفا) ضعف الممانعة من قبل الدول المختلفة وعدم وجود مواجهة صريحة لتركيا بل على العكس من ذلك صارت الكثير من الدول المعنية بالشأن السوري تهادنها وتتحاور معها، في ظلّ مطالبة تركيا بالسيطرة على مناطق أخرى، بل نجد دولاً تعزف على الوتر التركي بالتأكيد على «حق تركيا في الدفاع عن أمنها القومي»، فحتى روسيا وإيران الداعمتان للنظام السوري لم تمتنعا عن الحوار معها والموافقة على الدخول العسكري التركي المباشر إلى مناطق عديدة في شمالي سوريا بموجب صفقات ومقايضات مشبوهة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ تركيا قد اعتمدت على المصالح المشتركة بينها وبين الدول واستخدمت علاقاتها وأسلوبها الدبلوماسي بشكل مكثّف في إقناع الأطراف المهيمنة النافذة في سوريا للسماح لها بالتدخّل المباشر وتعزيز نفوذها وسيطرتها على مناطق سورية عديدة، وفعلاً أطلقت عملية «درع الفرات» في آب/أغسطس ٢٠١٦م لتُسيطر على مناطق «إعزاز والباب وجرابلس»، وأطلقت عملية «غصن الزيتون» في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨م لاجتياح عفرين، ثمّ عملية «نبع السلام» في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩م لاجتياح منطقتي سري كانية/رأس العين و كري سبي/تل أبيض؛ وإلى جانب ذلك

أيضاً تمركزت القوات التركية في نقاط لمراقبة «خفض التوتر» في محافظة إدلب والمناطق المجاورة لها؛ ولا يُخفى على أحد ما يحصل من ممارسات التغييير الديموغرافي، وأعمال السلب والنهب من قبل المرتزقة الموالين للجيش التركي، وما يحصل من دمار للبنية التحتية وهدم للمعالم الأثرية في تلك المناطق جرّاء التدخل والسيطرة المباشرة التي لا يمكن تفسيرها إلا باحتلال عسكريّ مباشر.

من هذا المنطلق بدأت تركيا تستمرّ في المطالبة بالدخول المباشر إلى شمال شرقي سوريا (روج آفا) والدعوة للدخول إلى المزيد من المناطق كمنبج وغيرها، بحجج مختلفة، منها المطالبة بتشكيل «منطقة آمنة»، أو بحجة «محاربة الإرهاب وحماية حدودها وأمنها القومي»؛ فلا تكفّ أبداً عن المطالبة بالتدخّل والسيطرة العسكرية المباشرة، لذلك نجدها تحاول إبرام الصفقات مع مختلف الأطراف والقوى ذات المصالح المشتركة لأخذ الضوء الأخضر للسماح لها بإطلاق عمليات عسكرية جديدة؛ وتطرح المقايضات مع هذه الأطراف، لتقاسم مناطق النفوذ بين بعضها البعض، كما لا تكفّ عن إطلاق التهديدات المستمرّة والتلويح بالتدخّل العسكري بهدف زعزعة الاستقرار وإثارة الفوضى والقلاقل، وإرباك الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال شرقي سوريا ومحاولة إسقاطها وضرب القوة العسكرية الموجودة في المنطقة والمتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية، وتوتير الأوضاع بين السكّان والرغبة في إطالة أمد الحرب في سوريا ككل، وضرب الحالة الاقتصادية وهدم مختلف مجالات الحياة اليومية.

اليوم الدولي لمكافحة المخدرات... مسؤولية جماعية

قالت الأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة المخدرات أنّ جائحة كورونا وأزمات المناخ والغذاء والطاقة واضطرابات سلسلة التوريد أدت إلى زيادة المعاناة ودفع العالم إلى حافة الركود العالمي، إلى جانب نتائج الحروب ومخيمات اللاجئين والمجتمعات التي مزّقتها أعمال العنف.

بموجب القرار ١١٢/٤٢ المؤرخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧م، قررت الجمعية العامة الاحتفال بيوم ٢٦ حزيران / يونيه يوماً دولياً لمكافحة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها، من أجل تعزيز العمل والتعاون، من أجل تحقيق هدف إقامة مجتمع دولي خال من استخدام المخدرات.

هذا العام، ومن خلال حملة **«الرعاية خلال الأزمات»**، يدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الناس، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج، ومن خلال معالجة إمدادات المخدرات غير المشروعة.

ويؤكد على أنّ «يوم المخدرات العالمي هو يوم لتبادل نتائج البحوث والبيانات القائمة على الأدلة والحلول، لمواصلة الاستفادة من روح التضامن المشتركة».

يُذكر أن سوريا بعد /١١/ عاماً من أزمتها المستفحلة تحوّلت إلى مرتعٍ لصناعة وتجارة المخدرات وتعاطيها؛ ففي بيان لها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٦م، قالت «القيادة العامّة لقوى الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا»: إنّ المخدرات هي سبب رئيس في زيادة الجرائم بكافة أشكالها وأنواعها، وهي موطن الخلل الحقيقي لأي مجتمع، وعليه فقد دأبت قواتنا في مكافحة الجريمة و بشكل دائم على مكافحة تهريب و تجارة وترويج وتعاطي المخدرات؛ فقد وظّفت كامل الطاقات في متابعة ضعاف النفوس الذين ينشرون هذه الآفة في المجتمع، التي تستهدف القيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية السامية لمجتمعنا.

وأوردت في البيان إحصاءات عن مكافحة المخدرات ضمن مناطقها، بين ٢٠٢١/٦/٢٦- ٢٠٢٢/٦/٢٦م:

أولاً- تجارة الحبوب المخدرة والحشيش:

بلغ عدد ملفات تجارة الحبوب (١٠٢) مئة واثنان من الملفات تم توقيف (٢٠٣) مئتان وثلاثة أشخاص من خلالها، كما بلغت ملفات تجارة المخدرات والحشيش (١١٣) مئة وثلاثة عشر ملف وتم توقيف (٢١٦) مئتان وستة عشر شخصاً.

ثانياً- ملفات الترويج للمواد المخدرة ونشرها:

بلغ عدد ملفاتها (٢٥٩) مئتان وتسعة وخمسون ملفاً تم توقيف (٥٧٠) خمسمئة وسبعين شخصاً متورطاً بالترويج لها.

ثالثاً-ملفات التعاطي والإدمان:

- بلغت ملفات تعاطي المخدرات (٩٩٩) تسعمئة وتسعةً وتسعون ملفاً وتم توقيف (١٤١٠) ألف وأربعمئة وعشرة أشخاص من المتعاطين.

رابعاً- كمية المواد المخدرة التي تم ضبطها:

- قامت قواتنا بضبط (٣٤٤٢٤٣٠) ثلاثة ملايين وأربعمائة واثنان وأربعون ألف وأربعمائة وثلاثون حبةً مخدرة، و(١٦٧) مئة وسبعةً وستون شتلةً من الحشيش اليابس والعرنوس، إضافةً لأربعة كيلو وواحد وسبعون غراماً من بذرة الحشيش.

- كما ضُبِطَ ثمانية عشر كيلو غراماً ومئتان وثلاثون غرام من مادة الكرستال إضافةً إلى (١٢٧) مئة وسبعة وعشرون غراماً من مادة الهروين و(٢٢) اثنان وعشرون غراماً من الكوكائين، و(٥١٠,٧٨٧) خمسمائة وعشرة كيلو غرام وسبعمائة وسبعة وثمانون غرام من مادة الحشيش المعجون.

وشدد البيان على أن مكافحة المخدرات تقتضي تعزيز الامكانيات والطاقات كافة، وأنّ مسؤولية مكافحتها لا تتوقف على الجهات الأمنية فقط بل على كل المؤسسات والمنظمات والفعاليات المدنية، إضافة لكافة أبناء المجتمع.

وذكر البيان أنه تم استحداث قسم مكافحة المخدرات ضمن الهيكلية العامة لقوى الأمن الداخلي.

جائزة مهرجان أيام سراييفو الشعرية من نصيب الشاعر حسين حبش

في دورته الـ/٦١/، منح مهرجان أيام سراييفو الشعرية جائزة Bosnian Stećak البوسنية العالمية للشاعر الكردي حسين حبش، وهي أرفع جائزة يمنحها اتحاد كتّاب البوسنة والهرسك، والتي مُنحت سابقاً لشعراء عالميين من بينهم الفلسطيني محمود درويش.

وذلك تقديراً لأعماله الشعرية المتميزة ولمساهمته في الأدب الذي يمجد الحرية والإنسانية، حيث تُرجم منها إلى لغات عديدة؛ حبش ينحدر من بلدة شيه/شيخ الحديد- منطقة عفرين شمال غربي سوريا.

وقد قال رئيس مجلس «أيام الشعر في سراييفو»، مايل ستوجيتش، حسب وكالة قدس نت للأنباء، إنّ حبش شخصية خاصة، «فبطريقة ما، شعره قريب منا، لأنه يكتب عن تدمير الوطن الكردي، والإرهاب الذي يمارس ضد الشعب الكردي. اخترنا حسين حبش هذا العام لأن هنالك دراما حرب كبيرة تحدث في أوروبا، والتي يقول البعض إنها بداية الحرب العالمية الثالثة، ولم يعد أحد يفكر في الشرق الأوسط بعد الآن، الذين دراماهم مستمرة منذ سنوات. قد يكون هذا غير عادل بعض الشيء. لذلك قررنا منح الجائزة لرجل كردي، ومنفي، ورجل من بلد مدمر».

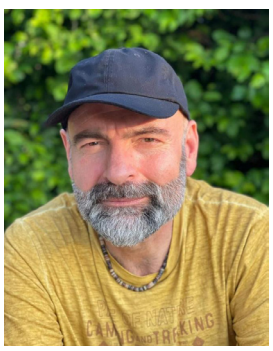

مجزرة زاخو... إدانة أممية وتنديد عراقي بالتواجد العسكري التركي غير الشرعي

إثر وقوع مجزرة منتجع «برخ» السياحي في منطقة زاخو- كردستان العراق بهجومٍ مدفعي للجيش التركي، في ٢٠ تموز ٢٠٢٢م، التي أسفرت عن ضحايا مدنيين (/٩/ شهداء بينهم طفل و /٣٣/ جريحاً)، أُطلقت نداءات إدانة عراقية واسعة على الصعيدين الشعبي والرسمي، بينما حكومة أنقرة نفت قيام جيشها بذلك ولم تعترف إلى الآن بارتكاب الجريمة، بل وجَّهت أصابع الاتهام إلى حزب العمال الكردستاني.

شكّل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لجنةً زارت في نفس اليوم موقع الهجوم لتطّلع على الدمار وتجمع الأدلة وتتحدث مع الشهود والسلطات المحلية، وبناءً على ما جمعت عزت الحكومة العراقية الهجوم إلى الجيش التركي. بينما أصدر الجناح العسكري لحزب العمّال الكردستاني بيانا في ٢٠ تموز ٢٠٢٢م، نفى فيه وجوده في المنطقة، وألقى باللوم على تركيا.

وقد أشار وزير الخارجية العراقي في عرضه أمام البرلمان، إلى تسجيل أكثر من /٢٢,٧٠٠/ انتهاك تركي للسيادة العراقية منذ عام ٢٠١٨م، كما ذكر أن الوزارة قدّمت /٢٩٦/ مذكرة احتجاج على التدخل التركي منذ عام ٢٠١٨م.

جلسة لمجلس الأمن

وبناءً على طلبِ عراقي عقد مجلس الأمن الدولي، يوم الثلاثاء ٢٦ تموز ٢٠٢٢م، جلسةً طارئة تداول فيها حيثيات تلك الأحداث.

إذ دان مندوبو الدول الأعضاء في مجلس الأمن الهجوم واعتبروا أنّ «قتل المدنيين أمر غير مقبول»، ودعوا إلى احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وحثّوا جميع الدول الأعضاء على التعاون بنشاط مع الحكومة العراقية وجميع السلطات الأخرى ذات الصلة لدعم هذه التحقيقات.

ودعت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) جينين هينيس-بلاسخارت إلى وقف مثل هذه الهجمات وحذّرت من أن ذلك يزيد من إضعاف دولة العراق.

وقالت إن هذا الهجوم يدل على «التجاهل الصادم لحياة المدنيين والمعايير المقبولة دولياً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تسعى لحماية المدنيين».

وقالت المسؤولة الأممية في إحاطتها الافتراضية: «خلاصة الأمر: بينما لا أحد يرغب في مزيد من التصعيد، يطالب العراق تركيا بسحب قواتها من جميع الأراضي العراقية، ويدعو إلى إجراء تحقيق».

الموقف العراقي

في إحاطته أمام مجلس الأمن، أعرب فؤاد حسين وزير خارجية العراق عن إدانة بلده بأشد العبارات «هذا العدوان الصارخ الذي ارتكبه الجيش التركي بحق الأبرياء المدنيين والممتلكات المدنية.»

واعتبر ذلك الهجوم بمثابة «عدوان عسكري على سيادة العراق وأمنه وسلامة أراضيه، وإخلالاً وتهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي».

وشدد حسين على أن العراق يندد بالتواجد العسكري «غير الشرعي» للقوات التركية على الأراضي العراقية، وقال: «نحذر من استمرار السلوك العدواني للجيش التركي الذي قد يدفع الأمور إلى ما لا يُحمد عقباه وسط حالة من الغضب الشعبي العارم الذي يجتاح العراق من الجنوب إلى الشمال في كوردستان العراق.»

كما ندد بقرار البرلمان التركي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ القاضي بتمديد وجود قواته في العراق لمدة سنتين.

وقال: «ندعو المجلس بموجب المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة إلى ممارسة مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال إصدار قرار عاجل يُلزم تركيا بسحب قواتها العسكرية المحتلة من كامل الأراضي العراقية، بإشراف كامل من المجلس، وتحميلها تبعات رفض ذلك».

كما طالب المجلس بتشكيل فريق دولي مستقل للتحقيق، وتوجيه إدانة قوية «تجاه هذا العدوان» وإدراج بند الحالة بين العراق وتركيا على أجندة أعمال مجلس الأمن، وإلزام الحكومة التركية بدفع التعويضات الناجمة عن الخسائر التي لحقت بالمدنيين العزل.

الموقف العربي

دانت الجامعة العربية الاعتداء التركي على العراق، ودعت تركيا للامتناع عن تنفيذ عمليات عسكرية داخل أراضي الدول العربية، تحت أي ذريعة.

وأكّد الأمين العام للجامعة العربية «أحمد أبو الغيط» رفضه للاعتداء التركي على السيادة العراقية، باعتباره خرقاً صريحاً للقانون الدولي، وانتهاكاً سافراً

لمبادئ حسن الجوار. وأعرب عن مساندة الجامعة للعراق في رفض وإدانة الاعتداءات التركية، والتعدي وانتهاك سيادة أي دولة عربية.

كما دانت وزارة الخارجية المصرية الاعتداء التركي على المدنيين في العراق، وطالبت الحكومة التركية بضرورة احترام ثوابت ومقررات القانون الدولي ذات الصلة بحماية المدنيين، وأكدت على دعمها الكامل لسيادة العراق ومساندتها لما تتخذه الحكومة العراقية من إجراءات لحفظ أمن واستقرار البلاد ومقدرات الشعب العراقي.

حزب «الوحدة»

من جانبه أصدر حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا بياناً، في ٢١ تموز ٢٠٢٢م، استنكر فيه هذا العدوان التركي الوحشي، ودعا «المجتمع الدولي وكل قوى السلم والحرية في العالم القيام بمسؤوليتهم في لجم الحكومة التركية التي باتتْ تشكلُ مصدراً للقلق والتوتر في المنطقة وتهيءُ الظروف لإعادة الروح إلى الجسد العسكري لداعش الذي يعمل لإعادة تنظيم نفسه».

وأكّد على أنّ «ذريعة تركيا (حماية أمنها القومي) لم تعد تنطلي على أحد، ناهيك عن التهديدات اليومية باجتياح مناطق من الشمال السوري لغاياتٍ معروفة تتعلق بأوهام استعادة أمجاد آل عثمان»، وأنها «تمارسُ الإرهاب عبر عمليات القرصنة والاغتيال بحق النشطاء السياسيين والعسكريين الكُرد بطائراتها المسيّرة...».

رحيل الشخصية الكردستانية علي قاضي محمد

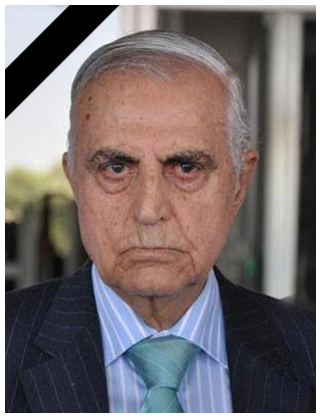

عن عمرٍ ناهز /٨٩/ عاماً، في مدينة بون الألمانية، يوم الأحد ١٠ تموز ٢٠٢٢م، توفي علي قاضي الشخصية الكردستانية المعروفة، النجل الوحيد للشهيد قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردستانية التي أعلنت في ١٩٤٦/١/٢٢م ودامت فقط إحدى عشر شهراً.

وقد نقل جثمانه إلى كردستان العراق، يوم الإثنين ٢٠٢٢/٧/١٧م، وبحضور الرئيس نيجيرفان بازاني شيّع بمراسم لائقة، ليوارى الثرى في مقبرة مدينة «كلار».

هذا، وقدّم محي الدين شيخ آلي سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا تعازيه بوفاة الراحل إلى عائلة قاضي محمد والشعب في كردستان إيران والكُرد عموماً عبر برقية مفتوحة باللغة الكردية.

تهنئة «الشيوعي الكردستاني» في ذكراه التاسعة والعشرين

تلبيةً لدعوةٍ من مكتب علاقات الحزب الشيوعي الكردستاني، زار وفدٌ من منظّمة إقليم كُردستان لحزب الوحدة (يكيتي)، يوم الخميس ٢٠٢٢/٦/٣٠م، مقرّ مكتبه السياسي في أربيل.

ضمّ الوفد محمود محمّد عضو اللجنة السّياسيّة وممثل حزب «الوحدة» في الإقليم و ويس مصطفى عضو الهيئة القياديّة ومسؤول المنظمة.

وكان في استقباله سكرتير الحزب وعدد من أعضاء القيادة والمكتب السياسي وأعضاء مكتب العلاقات المركزية.

سلّم الوفد برقيّةَ تهنئةٍ وقدّم التبريكات بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لتأسيس الشيوعي الكردستاني.

هوشين عثمان صبري في ديار الآخرة

عن عمرٍ ناهز /٧٦/ عاماً وبعد صراعٍ مع المرض، يوم السبت ٩ تموز ٢٠٢٢م، في مشفى بمدينة ستوكهولم السويدية، توفي هوشين نجل الشخصية السياسية والثقافية الكردية المعروفة الفقيد عثمان صبري؛ وقد شيّع جثمانه، بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٦م، بحضور ذويه وجمع من الأصدقاء والمحبين، ووري الثرى في مقبرة «جارفالا»- ستوكهولم.

ومن جانبه تقدّم محي الدين شيخ آلي سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا بأحرّ التعازي إلى إخوة وأخوات ومحبي الفقيد عبر برقية مفتوحة باللغة الكردية.

أنشطة عديدة في إقليم كردستان

قامت منظمة إقليم كردستان العراق لحزب الوحدة (يكيتي) بالعديد من الأنشطة خلال الشهرين الفائتين، نذكر منها:

- بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٣م، أقيمت ندوة سياسية في مكتب الحزب بمدينة هولير، تحدّث فيها ويس مصطفى مسؤول المنظمة في الإقليم عن الجانب التنظيمي وأهميته في حياة الشعوب والمجتمعات؛ كما تحدّث خبات محمد عضو اللجنة السياسية للحزب بشكلٍ مفصّل عن الأحداث والتطورات في سوريا بشكل عام، وعن الجرائم اليومية التي تُرتكب في المناطق الكُردية المحتلة من قبل تركيا وعصاباتها، وعن التهديدات التركية الجدية لباقي المناطق، وعن الوضع المعيشي الصّعب، وعن أهمية الإدارة الذاتية، وعن دور مجلس سوريا الديمقراطية وأهميته كإطار وطني سوري، مؤكّداً على ضرورة تكاتف القوى السياسية والوحدة الوطنية والحوار الكردي الكردي.

- بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠م، حضر وفدٌ في ندوةٍ أقامها مجلس اللاجئين الكُرد في السليمانية وحلبجة، في «صالون كوردستاني نوي»، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين؛ التي تحدث فيها هوزان عفريني رئيس المجلس عن الصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في السليمانية، مقدماً الشكر للمنظمات المدنية الداعمة للاجئين، كما أشاد في كلمته بموقف حزب الوحدة (يكيتي) الداعم للمجلس واللاجئين في السليمانية.

- بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠م، زيارة وفدٌ لمكتب ممثلية الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في مدينة السليمانية، لتقديم واجب العزاء باستشهاد القيادي فرهاد شبلي.

- بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢١م، أقامت لجنة الثقافة والإعلام للمنظمة ندوة قانونية بعنوان (الاحتلال في القانون الدولي) في مكتبها بمدينة هولير، حاضر فيها المحامي إبراهيم عباس، أوضح فيها الفروقات بين (الاحتلال، الغزو، الفتح، الاستعمار)، ثمّ تحدّث عن الاحتلال في القانون الدّولي، وفق ما جاء في لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتّفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م وغيرها، إلى ما هنالك العديد من النقاط المتعلقة بالموضوع، خاصة عن الاحتلال التركي لمناطق كردية في شمالي سوريا.

مسيّرات تقتل ... تتمة

الكردستاني مقابل الموافقة على انضمامهما للناتو، وقتلت سواحاً مدنيين عراقيين تحت ذات الغطاء، سيما إرهابيو القاعدة ومسلّحو الميليشيات المتشددة والمرتزقة ينعمون برعايتها وحمايتها.

إذا كانت بعض المواقف الرسمية وأخرى من برلمانيين وشخصيات ومنظمات لدى الغرب في انتقاد تركيا وإدانة بعض ممارساتها تثلج الصدور، لكنها لم تتبلور بعد إلى سياسات وأفعال لدى الحكومات قد تكبح جماح أنقرة وتصدّ أطماعها البغيضة.

الحـــرية للمعتقـــلين السياسيين ولمناضـــلي شـــعبنا الكـردي في ســـجون البـــلاد

/١٠٢/ برلماني فرنسي يندد بحرب أردوغان على الكُرد في سوريا

بمبـادرة مـن لورانـس كوهيـن عضـو مجلـس الشـيوخ عـن المجموعـة الشـيوعية، وقّـع /١٠٢/ برلمانيـا فرنسـياً مـن توجهـات سياسـية مختلفـة علـى مقـالٍ نشـره موقـع صحيفـة «لـو جورنـال دو ديمانـش» الفرنسـية، يـوم السـبت ٢٠٢٢/٧/٣٠م، نـددوا فيـه بحـرب أردوغـان ضـد الكُـرد فـي سـوريا، وقالـوا:

«بينمـا تُضاعـف روسـيا بقيـادة فلاديميـر بوتيـن جرائـم الحـرب في أوكرانيـا، يخطـط رجـب طيـب أردوغـان في ظـل الانفعـال العالمـي، لشـن هجـوم دامٍ آخـر علـى الأكـراد في شـمالي سـوريا».

وأنّ الرئيـس التركـي «يسـتغل مكانتـه المحوريـة بالنسـبة لحلـف شـمال الأطلسـي فـي سـياق الصـراع فـي أوكرانيـا، للحصـول علـى موافقتـه علـى تكثيـف هجماتـه فـي شـمال سـوريا».

وأكّـدوا علـى أنّ «الأكـراد والعـرب والآشـوريون الكلدانيـون والأرمـن وجميـع المجموعـات العرقيـة يعيشـون معـاً في مناطـق الإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرق سـوريا، رغـم الظـروف المروعـة بسـبب الحـرب؛ ويحاولـون تنظيـم أنفسـهم بطريقـة ديمقراطيـة، النسـوية والنظـام البيئـي؛ وأنهـم يقاتلـون لبنـاء السـلام فـي حـوار دائـم مـع السـكّان».

وأشـاروا إلـى أنـه «بالفعـل فـي عـام ٢٠١٩م، شـنّ أردوغـان هجومـاً علـى حسـاب عـدد لا يحصـى مـن الضحايـا المدنييـن والدّمـار والأعمـال البربريـة، بهـدف زعزعـة اسـتقرار النسـيج الاجتماعي والسياسـي الكـردي».

وحسـب وكالـة (أ ف ب) الموقعـون علـى المقـال ينتمـون إلـى حـزب «لا فرانـس أنسـوميز» (يسـار راديكالـي)، والاشـتراكيين، والبيئييـن، والجمهورييـن (يميـن)، وحـزب الرئيـس إيمانويـل ماكـرون (الجمهوريـة إلـى الأمـام)؛ وطالبـوا الـدول الغربيـة ألا تديـر ظهرهـا، داعيـن الـدول الأعضـاء فـي الاتحـاد الأوروبـي إلـى ضمـان حمايـة النشـطاء والجمعيـات الكرديـة الموجـودة فـي الأراضـي الأوروبيـة؛ كمـا دعـوا فرنسـا إلـى حـث مجلـس الأمـن الدولـي علـى فـرض منطقـة حظـر طيـران في شـمالي سـوريا، ووضـع أكـراد سـوريا تحـت حمايـة دوليـة، وطالبـوا بـأن تتمكـن الإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشـرق سـوريا مـن الاسـتفادة مـن اعتـراف دولـي.

مهرجان «براعم الطفولة» في الرقة

برعايـة لجنـة الثقافـة والآثـار التابعـة للإدارة الذاتيـة، وبتاريـخ ٢٠٢٢/٧/٢م، وتحـت شـعار «نحيـا مـن أجـل الطفولـة»، انطلـق مهرجـان «براعـم الطفولـة» للموسـم الثالـث، وذلـك فـي صالـة البسـتان بمديـة الرقـة، بحضـور المئـات مـن الأهالـي والمؤسسـات المدنيـة والفعاليـات السياسـية والاجتماعيـة؛ وقـد اسـتمر المهرجـان لغايـة ٥ تمـوز فـي ريـف الرقـة.

تخلـل الحفـل العديـد مـن الفقـرات الغنائيـة، وقـد شـاركت فيهـا فرقـة «كومـا بهـار» للفولكلـور الكـردي بتقديـم دبكـات تراثيـة.

نقاط على حروف

مسيّرات تقتل... أي نفاق وغدر هذا!

مسـؤولو دول الغـرب وروسـيا وبعـض دولٍ إقليميـة لطفـاء جـداً فـي تصريحاتهـم حيـال المواقـف والمطالبـات التركيـة المتشـنجة والمعاديـة لحقـوق وشـعوب دول عديـدة، ثابـرت حكومـة أنقـرة علـى التدخـل السـافر فـي شـؤونها!

رغـم افتضـاح أمـرّ أطمـاع وعـداوات أردوغـان وطاقـم حكمـه، فـي بحـر إيجـه وقبـرص وليبيـا ومصـر وسـوريا والعـراق وغيرهـا، ومـع الكُـرد عمومـاً علـى وجـه الخصـوص.

اعتـادوا علـى تقديـم الاحتـرام والتقديـر لهواجس تركيـا وحقهـا فـي «حمايـة أمنهـا القومـي»! ولكـن تناسـوا الأوضـاع والهواجـس الأمنيـة والإنسـانية والحقوقيـة والسياسـية وغيرهـا لأكثـر مـن /٢٥/ مليـون مـن الكُـرد فـي تركيـا ومـا يقـارب /٤/ ملاييـن منهـم فـي سـوريا، تحـت ضغـط سياسـات عنصريـة وعدائيـة طـال أمدهـا.

تناسـوا «الأمـن القومـي لسـوريا» عندمـا فتحـت تركيـا ممـرات آمنـة لعبـور عشـرات الآلاف مـن عناصـر داعـش والقاعـدة الآتيـة مـن أصقـاع العالـم إلـى سـوريا، ليعثـوا فـي الأرض فسـاداً ودمـاراً وقتـلاً وكراهيـة.

قـوات سـوريا الديمقراطية «قسـد» لَـم ولا تُطلق رصاصـةً واحـدة إلـى داخـل الأراضـي التركيـة زمـن اللاحـرب، بينمـا تقصـف المدفعيـة التركيـة كوبانـي وعيـن عيسـى وتـل تمـر وغيرهـا مـراراً، والمسـيّرات تصـول وتجـول فـوق مناطـق الإدارة الذاتيـة علـى مـرأى ومسـمع قـوات التحالـف الدولـي لمكافحـة الإرهـاب، وتصطـاد قـادة وكـوادر سـوريين فـي صفـوف «قسـد» وقـوات الأمـن الداخلـي، مـن بينهـم ثـلاث قياديـات إحداهـنّ الشـهيدة جيـان تولهلـدان/ سـلوى يوسـف قائـدة وحـدات مكافحـة الإرهـاب، التـي نعتهـا القيـادة المركزيـة الأمريكيـة وأشـادت بنضالهـا وقدّمـت التعـازي برحيلهـا فـي منشـور علـى التويتـر دون أن تسـمي القاتـل أو تدينـه.

أيُ نفـاق وغـدر هـذا، الـذي يسـمح لتركيـا الناتو - تدعـي بهتانـاً أنهـا فـي التحالـف المناهـض لداعـش- بقتـل مـن استبسـل فـي دحـرّ الدولـة الإسـلامية المزعومـة، فيمـا تتصـرف حكومـة أنقـرة كدولـةٍ مارقـة، إذ أرغمـت دولتيـن أوربيتيـن للتنـازل لهـا فـي معـاداة حـزب العمـال

19 ←